دراسات استراتيجية

40

أحمد سليم البرصان

إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية
وحرب حزيران / يونيو 1967



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية

وحرب حزيران / يونيو 1967

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية

وحرب حزيران/ يونيو 1967

أحمد سليم البرصان

العـــدد - 40 -

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2000

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776 - 9712 +
فاكس: 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

تعتبر حرب حزيران/ يونيو 1967 نقطة تحول جذرية في الصراع العربي-الإسرائيلي وخاصة في مصير القضية الفلسطينية، ورغم تعدد البحوث والدراسات عنها، فإن هذه الدراسة تحاول - في ضوء المصادر الجديدة - أن تلقي ضوءاً على دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب وتحالفها مع إسرائيل، لخلق واقع جديد يضمن بقاء إسرائيل ويوفر لها التفوق الاستراتيجي والحل السياسي، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في يوم من الأيام تقف على الحياد في الصراع العربي-الإسرائيلي. وإذا كان العرب قد دخلوا معركة السلام بعد معركة السلاح، فلعل هذه الدراسة من خلال تناولها لحرب 1967، تعطي مؤشراً على أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية لن يختلف في معركة السلام عنه في معركة السلاح! فالتحالف الاستراتيجي الأمريكي-الإسرائيلي يؤمن بأن التفوق الاستراتيجي هو الهدف ولو تطلب الأمر عملية عسكرية جديدة تضمن بقاء ميزان القوى والتفوق الاستراتيجي الإسرائيلي، وتعوق المحاولات العربية والإسلامية للتضامن أو الوحدة وكلاهما يؤثر في ميزان القوى في المنطقة.

لقد مضى بضع وثلاثون سنة على حرب حزيران/ يونيو 1967، ورغم تعدد الدراسات خلال العقود الثلاثة الماضية - كما ذكرنا أعلاه - حول جوانبها المتعددة، فمازالت أسبابها ودوافعها تثير اهتمام الباحثين والدارسين، خاصة بعد نشر الوثائق الأمريكية، بعد مرور ثلاثين سنة عليها، ونشر مذكرات بعض الذين شاركوا في القرار السياسي في الدول العربية أو إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل ذلك يؤدي إلى إعطاء صورة أوضح عن الأسباب الحقيقية للحرب.

لم تكن حرب حزيران/ يونيو 1967 أزمة سياسية تصاعدت إلى حرب شاملة، فالجانب العربي لم يفكر في شن حرب على إسرائيل، حتى في أوج الأزمة. ورغم اقتناع بعض المسؤولين العرب بأن الحرب قد أصبحت واقعة لا محالة، فإنهم كانوا يسعون إلى الحل السياسي. ولعل ما نشر من تصريحات ووثائق إسرائيلية تؤكد أن إسرائيل هي التي اختارت الحرب لأسباب سياسية واستراتيجية تتعلق بأمنها ووجودها وذلك بهدف زيادة العمق الاستراتيجي والتوسع وضم القدس والأراضي الفلسطينية والأراضي الاستراتيجية في هضبة الجولان السورية، وفتح مجال للمساومة السياسية مع العرب[1].

ألقت الحرب الباردة بظلالها على أسباب حرب حزيران/ يونيو 1967، حيث حملت المصادر الغربية الاتحاد السوفيتي أسباب الأزمة، عندما أبلغ المصريين في 12 و13 أيار/ مايو 1967عن الحشود العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية. بل تذهب بعض الدراسات إلى اتهام السوفييت بأنهم نقلوا هذه المعلومات من أجل أهداف سياسية واستراتيجية تصب في مصلحتهم[2]، كما وقع بعض العرب في التضليل الإعلامي الصهيوني وذلك بربط الأزمة بأهداف الاتحاد السوفيتي، وهو ما تحاول الدراسة تحليله بناء على المصادر والوثائق الجديدة لتأكيد أنها حرب دبرت وخطط لها.

وتهدف الدراسة إلى الإجابة عن السؤالين التاليين: هل كانت حرب حزيران/ يونيو 1967 أزمة سياسية مفاجئة فشلت الأطراف المشاركة في إدارة الأزمة باحتوائها فأدت إلى الحرب؟ أم أنها حرب خطط لها منذ زمن وتهيأت لها الظروف الداخلية والإقليمية والدولية فتم تنفيذها، وجُرَّت

الأطراف العربية إليها ؟ تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن هذين السؤالين من خلال تحليل الدور السوفيتي والإسرائيلي والأمريكي، وتوضيح كيف تم تنفيذ تلك الحرب، وجر العرب إليها.

وتقوم الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي المقارن، في ضوء المصادر الأجنبية والعربية المتوافرة، وخاصة الوثائق والدراسات الحديثة التي نشرت خلال الأعوام القليلة الماضية. ولكننا أيضاً نستفيد من التطور التاريخي للعلاقات العربية ـ الإسرائيلية منذ العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 حتى حرب عام 1967، ثم التغيرات المحلية والإقليمية وأثرها في توازن القوى الإقليمي، وكيف كان الوضع الراهن (Status Quo) بعد أزمة عام 1956 يقلق الإسرائيليين باعتباره يهدد الأمن الإسرائيلي. لذلك اتبعت الدراسة المنهج التحليلي المقارن، مع الاستفادة من المنهج التاريخي لتحليل الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتطورات والأحداث المهمة في المنطقة.

وتنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

1. أن إسرائيل كانت تعتبر استمرار الأمر الواقع ليس في مصلحتها وأنه يهدد وجودها، ولذلك كان لابد من العمل على تغييره.

2. أن إسرائيل – بعد خبرة حرب السويس عام 1956 – تصرفت بمشورة الولايات المتحدة الأمريكية وأخذت الضوء الأخضر والحماية منها.

3. أن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق ليندون جونسون، كانت الإدارة المثالية للاستفادة منها في تدعيم الأمن الإسرائيلي بعد اغتيال الرئيس الأمريكي الأسبق جون كنيدي الذي كان أكثر تعاطفاً مع الحركات القومية في العالم الثالث.

4. أن تغلغل النفوذ الإسرائيلي في دوائر الاستخبارات الأمريكية والبيت الأبيض، سهل التخطيط للحرب بعيداً عن البيروقراطية السياسية الأمريكية.

5. أن الخلافات والاتهامات المتبادلة بين زعماء الدول العربية هيأت الفرصة المثالية للولايات المتحدة الأمريكية لقلب ميزان القوى لصالح إسرائيل، وإيجاد واقع جديد يحقق بقاء إسرائيل، والتوصل إلى حل سياسي مع العرب.

أولاً: السوفييت والحشود العسكرية الإسرائيلية

جاءت علاقة الاتحاد السوفيتي بحرب حزيران/ يونيو 1967 من خلال المعلومات التي نقلتها القيادة السوفيتية لمصر عن الحشود العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية، فقد التقى مندوب المخابرات السوفيتية (KGB) في القاهرة - والذي كان يعمل تحت غطاء دبلوماسي في السفارة السوفيتية بمصر - بمدير الاستخبارات المصرية، ونقل إليه أن هناك حشوداً عسكرية إسرائيلية على الحدود السورية بقصد الهجوم على سوريا[3].

ووردت المعلومات أيضاً إلى القاهرة، أثناء زيارة محمد أنور السادات لموسكو في 13 أيار/ مايو 1967، بصفته رئيساً لمجلس الشعب المصري؛ فقد تنحى ثلاثة من كبار المسؤولين السوفييت به جانباً في مطار موسكو أثناء استقباله ونقلوا إليه معلومات خطيرة عن الحشود الإسرائيلية، فأبلغ السادات بدوره هذه المعلومات مباشرة إلى القاهرة من خلال السفارة المصرية في موسكو، وعلى أثر هذه المعلومات حشدت مصر قواتها في سيناء[4].

حَمَّلت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد السوفيتي مسؤولية إثارة الأزمة، ووقع بعض العرب ضحية هذه الحملة الإعلامية؛ فالاتحاد السوفيتي أبلغ مصر معلومات استخباراتية وصلت إليه، ولا يعني ذلك أنه أراد توريط العرب في حرب مع إسرائيل، فالمعلومات كانت متوافرة لديهم منذ سنوات، وسبق أن حذر العرب من احتمال التصعيد الإسرائيلي للصراع معهم. بل إن المعلومات الاستخباراتية التي تنقل إلى موسكو من عملائها في الخارج، لم تكن الاستخبارات السوفيتية تأخذها على محمل الجد، وإنما كانت تعتبرها نوعاً من التضليل المعلوماتي (Disinformation) للاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، إلا أن تحذيرات السوفييت تكررت خلال عام 1966، ولكن المعلومات كانت أكثر جدية ومصداقية في أيار/ مايو 1967[5].

ويظهر أن السوفييت أنفسهم قد وقعوا ضحية تقديراتهم لإسرائيل، لأنهم قللوا من شأن قوتها ولم يقدروا جيداً توازن القوى في المنطقة، فالقيادة السوفيتية اعتقدت كما هو سائد عن اليهود في روسيا، بأنهم جبناء لا يستطيعون خوض الحرب، وهذا ما أكدته المصادر الإسرائيلية نفسها، فالقيادة السوفيتية كانت ترى أن ميزان القوى في صالح العرب وأن اليهود ليس بمقدورهم الهجوم على العرب. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى وجهة نظر السفير السوفيتي في تل أبيب تشوباكين (Chubakhin) لدى التقائه زعيم الحزب الشيوعي الإسرائيلي موشي سنيه (Moshe Sneh) في أيار/ مايو 1967، فقد نقل الثاني، أن السفير السوفيتي قال له: «من سيقاتل؟ هل هم شباب إسرائيل في شوارع وكازينوهات تل أبيب»[6]. ويؤكد إلكسي فاسيليف (Alexei Vassiliev) أيضاً هذه الرواية حول نظرة السوفييت - وخاصة النخبة السوفيتية والمسؤولين - إلى اليهود خلال تلك الفترة.

ويشير فاسيليف في دراسته عام 1993، ومن خلال مقابلة له مع أحد رجال الاستخبارات السوفيتية السابقين، إلى أن السوفييت حصلوا على تقارير من إسرائيل تفيد أنها كانت تعد هجوماً لإطاحة الرئيس جمال عبدالناصر والقيادة السورية الجديدة. وكانت إسرائيل تريد إسقاط عبدالناصر في البداية ثم الالتفاف على سوريا من بعد[7].

ويقول بيرلين (E. D. Pyrlin) نائب رئيس دائرة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية السوفيتية أثناء الأزمة في مقابلة له عام 1990 بأن الاعتقاد الذي كان سائداً لدى السوفييت هو أن الأزمة عبارة عن مؤامرة لإطاحة عبدالناصر. وعند الإشارة إلى نفي إسرائيل لوجود حشود لها على الحدود السورية، قال: «إن مسألة الحشود الإسرائيلية أو عدم وجودها ليست ذات أهمية لأن إعلان الحرب قرار سياسي، وقد اتخذت القيادة الإسرائيلية قرار الحرب منذ زمن بعيد». وأضاف «أن إسرائيل تستطيع تعبئة قواتها في يوم واحد، وأن كل ما تحتاج إليه هو القرار السياسي، ويظهر أن القيادة السياسية الإسرائيلية كانت قد اتخذت القرار»[8].

ويؤكد هذه الرواية من الجانب الإسرائيلي قول ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، أثناء اجتماعه مع كبار ضباط جيشه في شباط/ فبراير 1967 «بأن نشوب الحرب يمكن أن يكون قريباً ويجب على القادة إعداد الدبابات والطائرات»[9]. ويأتي قوله في وقت كانت الاستخبارات الإسرائيلية تؤكد في تقاريرها أن مصر والدول العربية ليست مستعدة للحرب ولن تهاجم إسرائيل قبل عام 1970. وجاء في التقرير نصف السنوي للاستخبارات الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر 1964، أن العرب لن يستطيعوا الهجوم على إسرائيل قبل الفترة 1968 - 1970.

كما استبعد تقرير رئيس هيئة الأركان في عام 1966 الحرب مع العرب قريباً[10]. وهذا يؤكد أن ليفي أشكول كان على علم بقدرة العرب ونواياهم، ولكنه رغم ذلك طلب من قادة الجيش الإعداد للحرب لأنها سوف تقع قريباً.

ويقول موشيه زاك في صحيفة **معاريف** بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 1997، بأن ليفي أشكول لم يعتمد على تقرير الاستخبارات في عام 1965 «بأنه في الأربع سنوات القادمة لن تبادر مصر إلى حرب مع إسرائيل بسبب وجود الجيش المصري في اليمن»، لكنه حث على تسليح الجيش الإسرائيلي بالمدرعات والطائرات قبل الحرب بعامين!

ومما يؤكد مصداقية التحذير السوفيتي، توافر المعلومات منذ سنوات عن نوايا إسرائيل، لأن الاستخبارات السوفيتية كانت قد اخترقت القيادة السياسية الإسرائيلية واستخباراتها. ومثال ذلك حادثة الدكتور إسرائيل بير (Israel Bear) الذي كان عميلاً للاستخبارات السوفيتية لمدة طويلة، وترجع اتصالاته مع السوفييت إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل، وما قبل هجرته إلى فلسطين عام 1938. وقد عمل في منظمة الهاجانا ووصل إلى رتبة عقيد في الجيش الإسرائيلي عام 1948، وشغل أيضاً رتبة مساعد أول لرئيس هيئة الأركان الإسرائيلية آنذاك إيجال يادين (Yigael Yadin). كما شغل بير رتبة نائب رئيس الاستخبارات العسكرية، ثم عمل بعد ذلك في جامعة تل أبيب حيث تخصص في دراسة التاريخ العسكري الإسرائيلي، وقد اعتقل عام 1962 بعد فترة طويلة من التجسس على أعلى المستويات لحساب الاتحاد السوفيتي منذ عام 1938، وقد توفي في السجن عام 1966. تعطي هذه الحادثة مؤشراً على مدى الاختراق السوفيتي، من

خلال عدد من اليهود الروس المهاجرين من الاتحاد السوفيتي، وخاصة أن معظم القيادات السياسية في إسرائيل عند قيامها كانت من المهاجرين اليهود من أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق[11].

ويؤكد السوفييت المعلومات المتوافرة لديهم عن نوايا إسرائيل الهجومية، محاولين تحذير العرب لردع إسرائيل وليس من أجل الهجوم عليها، ويؤكد هذا تحذيرات السوفييت للقيادة المصرية بالتزام الصبر والهدوء وعدم تصعيد الأزمة[12].

ويقول مراد غالب، سفير مصر في موسكو أثناء الأزمة، بأنه زار وزير الدفاع السوفيتي أندريه غريشكو (Andrei Grechko) للتأكد من دقة المعلومات ومصداقيتها حول الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية، وأن الوزير السوفيتي أبدى استغرابه ودهشته فيما يتردد عن عدم وجود حشود عسكرية بقوله للسفير: «إن لديه كشفاً بأسماء قادة الوحدات وقادة كتائب هذه الحشود»[13]. ويعلق مراد غالب فيما بعد على ذلك بقوله قد تكون إسرائيل سربت هذه المعلومات بصورة متعمدة لاستفزاز العرب.

ويعزز الرأي السوفيتي حول نوايا إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ما ذكره أنطوني بيرسون (Anthony Pearson) في كتابه **«مؤامرة الصمت»** (*Conspiracy of Silence*) الذي نشر عام 1978، بأن البريطانيين كانوا على علم بخطة الهجوم على مصر، وأن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) عملت على مساعدة إسرائيل لشن هجوم على مصر للاستيلاء على سيناء، وإنزال هزيمة بالجيش المصري تؤدي إلى إسقاط الرئيس جمال عبدالناصر أو تنحيته عن الحكم. ويقول بيرسون بأن السوفييت كانوا على علم بهذه الخطة، لذلك قاموا بتسريب هذه المعلومات إلى مصر لردع إسرائيل وليس لتعقيد الأزمة[14].

ويبرر نائب وزير الخارجية السوفيتي السابق، جورجي كورنيكو (Georgy Kornieko)، قضية تسريب المعلومات إلى مصر بقوله: «إنه من الطبيعي أن تسرب الدولة معلومات استخباراتية إلى دولة صديقة أخرى، وهذا ليس بالأمر الغريب بالنسبة إلى علاقة السوفييت مع مصر، لأنها كانت دولة صديقة للاتحاد السوفيتي»[15].

وقد أكد ألكسي كوسيجن رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي آنذاك، في خطابه في الأمم المتحدة بعد الحرب – في 19 حزيران/ يونيو 1967 – أن الحكومة السوفيتية اعتقدت كما اعتقد آخرون أيضاً من خلال المعلومات التي وصلت إليهم عن نية الحكومة الإسرائيلية، بشن هجوم مفاجئ على سوريا في أواخر أيار/ مايو ثم بعد ذلك توجيه ضربة إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة[16].

وبعد ثلاثة عقود، لايزال الاعتقاد السائد عند المسؤولين السوفييت السابقين بأن حرب حزيران/ يونيو 1967 كانت مؤامرة إسرائيلية ـ أمريكية. ففي الندوة التي عقدت في جامعة تل أبيب في أيار/ مايو 1997 بمناسبة مرور 30 سنة على تلك الحرب، قال أحد الخبراء السوفييت الذي شغل مكانة مهمة في قيادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق: «إن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اعتقدت آنذاك أن إسرائيل تبحث عن حرب، وأنها تعتزم بتغطية أمريكية توجيه ضربة وقائية لمخزون الأسلحة السوفيتية في الدول العربية، وإلى الأنظمة التقدمية والاقتصاد الاشتراكي في مصر وسوريا والعراق، وأن هذه هي نوايا حكومة أشكول التي استفزت العرب»[17].

ويعلق سيفر فلوتسكر في صحيفة **يديعوت أحرونوت** على قول الخبير السوفيتي بقوله: «وبالمناسبة يؤمن الضيف الروسي حتى اليوم بأن هذه هي نوايا حكومة أشكول»[18].

إن محاولة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وضع وزر حرب حزيران/ يونيو 1967 على الاتحاد السوفيتي، واستغلال الحرب الباردة من أجل إظهار إسرائيل كحليف استراتيجي أمريكي، وأن الأنظمة العربية في مصر وسوريا والعراق حليفة لموسكو، محاولة تخالف الحقيقة؛ فالاتحاد السوفيتي هو أول من اعترف بإسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1948، والأسلحة من أوربا الشرقية عام 1948 هي التي قلبت ميزان القوى لصالح إسرائيل في الهدنة الثانية[19]؛ إذ كانت علاقة إسرائيل بالاتحاد السوفيتي قوية آنذاك، بينما لم يحظ العالم العربي باهتمام كبير حتى وفاة جوزيف ستالين عام 1953. ولكن الاهتمام السوفيتي بالعالم العربي بدأ مع مؤتمر باندونج في نيسان/ إبريل 1955، فيما وطدت صفقة الأسلحة التشيكية لمصر هذه العلاقة بعد أزمة السويس عام 1956. لذلك فقد كان الاتحاد السوفيتي ضد الهجوم على إسرائيل أو إبادتها، بينما كانت علاقاته مع العالم العربي سياسية وليست عسكرية، رغم بيعه أسلحة للعرب، لكن ذلك كان لأهداف اقتصادية وسياسية. بل إن الرأي العام في الدوائر العسكرية والاستخباراتية السوفيتية آنذاك دعم أمن إسرائيل وبقاءها، وقد عبر عن هذا الرأي أحد رجال الاستخبارات في الجيش السوفيتي بقوله: «في حالة تعرض إسرائيل للخطر، فإن القوات السوفيتية قد تهب قبل القبعات الخضراء لحماية إسرائيل»[20].

وكان تقدير إسرائيل لرد فعل الاتحاد السوفيتي على هجومها العسكري قد جاء على لسان موشي ديان قبل الحرب، وهو أن الاتحاد السوفيتي لن يتدخل عسكرياً وإنما سوف يقتصر رد فعله على الدعم السياسي للعرب[21]. وحتى قبل بدء الحرب عام 1967، كانت علاقة الاتحاد السوفيتي جيدة مع إسرائيل، فقد تم في عام 1966 تنمية التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي وترتيب هجرة حوالي 2000 يهودي إلى إسرائيل، كما تم تعميق علاقة إسرائيل بأوربا الشرقية لدرجة أن أبا إيبان اعتبر أن سياسة التطبيع مع المعسكر الشرقي (Ostpolitik)* كانت ناجحة[22].

ويعكس ذلك عدم صحة الادعاء الإسرائيلي بأن موسكو كانت تريد دفع العرب للهجوم على إسرائيل، أو إثارة أزمة سياسية لصالح الاتحاد السوفيتي، وخاصة أن القيادة السوفيتية الجديدة في عام 1966 كانت منشغلة بترتيب الأوراق الداخلية السوفيتية[23].

ثانياً: الأطماع التوسعية الإسرائيلية والأهداف الاستراتيجية للحرب

كان هدف الحركة الصهيونية العالمية منذ مؤتمرها الأول عام 1897، إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وتحقيق حلم إسرائيل الكبرى. وعندما أعلنت دولة إسرائيل رسمياً في 15 أيار/ مايو 1948، اعتبرت خطوط الهدنة مع الدول العربية حدوداً مؤقتة، على أمل انتهاز الفرص المناسبة للتوسع. ويؤكد موشيه ديان استراتيجية إسرائيل التوسعية بقوله: «لقد

* سياسة التطبيع مع المعسكر الشرقي الذي يشمل أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي آنذاك. وكانت ألمانيا قد انتهجت هذه السياسة في الستينيات.

اعتقدنا أننا نستطيع أن نغير خطوط اتفاقيات وقف إطلاق النار (الهدنة) من خلال عمليات عسكرية تعتبر أقل من الحرب؛ أي أن نخطف أي قطعة أرض ونسيطر عليها حتى ييأس العدو ويمنحنا إياها»[24].

كان طموح الحركة الصهيونية أبعد من حدود فلسطين، فقد قدمت المنظمة الصهيونية عام 1919، مذكرة إلى مؤتمر الصلح في باريس، توضح فيها حدود الدولة اليهودية المقترحة، بحيث تشمل الحدود الشمالية الشرقية، وجبل الشيخ بكامله، وكذلك ضم جميع مصادر مياه نهري الأردن والليطاني. أما الحدود الشرقية فتصل إلى خط سكة الحديد الحجازي جنوباً إلى العقبة؛ بمعنى أن الحركة الصهيونية اعتبرت شرق الأردن جزءاً من فلسطين، وجاء بالمذكرة أن العقبة كانت ميناءً في أيام النبي سليمان، وذلك لإضفاء الشرعية التاريخية والدينية على مطالبها[25].

وانضوت سيناء ضمن المخطط الصهيوني منذ عام 1902، عندما قابل تيودور هرتزل وزير المستعمرات البريطانية جوزيف شمبرلين (Joseph Chamberlian) حيث اقترح هرتزل عليه استيطان اليهود في منطقة العريش في سيناء، فوافق شمبرلين، إلا أن المحادثات مع الحكومة المصرية أخفقت في تحقيق المطلب الصهيوني. وصرح بن جوريون أثناء العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، بأن هدف القوات الإسرائيلية كان احتلال سيناء و«تحرير هذا الجزء من الوطن الذي احتله الغزاة»[26] ويعني المصريين. كما أعلن في الكنيست الإسرائيلي في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956 أن «القوات الإسرائيلية لم تدخل أراضي مصر، وإنما اقتصرت العمليات العسكرية على شبه جزيرة سيناء فقط»[27]. وأضاف بن جوريون قائلاً: «إن سيناء هي صحراء أجنبية بالنسبة لمصر، وأنه تم تحريرها

بواسطة القوات الإسرائيلية»[28]. وقد أعطى بن جوريون بعداً دينياً إلى سيناء عندما قال في اليوم نفسه: «إن الشريعة الموسوية نزلت في جبل الطور في سيناء»[29].

وأخذت سيناء أيضاً بعداً استراتيجياً بعد عام 1956، فقد رأت القيادة الإسرائيلية أن تكون منطقة معزولة السلاح، واعتبرت أن وجود القوات المصرية في سيناء مبرر لشن حرب على مصر.

أما الجولان، فقد فكرت إسرائيل في احتلالها قبل عام 1967 بسنوات، ويعترف موشيه ديان بقوله: «كانت فكرة احتلال الجولان قد طرحت وبصورة عملية قبل عامين من اندلاع حرب حزيران/ يونيو، كما تبين الوثائق الحكومية التي تعود لتلك الفترة»[30]. ويقول ديان: إن 80٪ من الحوادث على الحدود بين سوريا وإسرائيل، كانت تنفذها إسرائيل، عندما كانت تقوم بإرسال الجرارات الإسرائيلية لحراثة أراض في المنطقة منزوعة السلاح. وعندما لا يرد السوريون بالنيران على الجرارات الإسرائيلية، يؤكد ديان بأنه كان يطلب منها التقدم إلى الأمام في الأراضي السورية حتى يغضب السوريون ويطلقوا النار، ويذكر أنه هو نفسه فعل ذلك كما فعل إسحاق رابين الشيء نفسه عندما كان قائداً للمنطقة الشمالية في مطلع الستينيات. وكان الجنرال دافيد إليعازر، قائد المنطقة الشمالية أثناء حرب حزيران/ يونيو 1967، أكثر إمعاناً في استخدام هذا التكتيك مع السوريين[31].

ويعزز قول ديان أرييه شليف - أحد كبار جنرالات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وأحد رجال المخابرات، وصاحب الخبرة الطويلة في الجولان، والباحث في مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب - عندما يعبر عن سياسة إسرائيل التوسعية بقوله: «في السنوات

الأولى لاتفاقية الهدنة، كانت إسرائيل هي التي تحاول من جانب واحد أن تحدث تغييرات في الأوضاع القائمة، والعديد من الحوادث التي أعقبت الهدنة فجرتها محاولات إسرائيل التوسع على حساب الأراضي العربية، وكان السوريون يردون على هذه المحاولات بفتح النيران»[32].

لا يتعلق الأمر إذن بالعمليات الفدائية فقط، بل إن اعتراف كل من ديان وشليف يؤكد على الأهداف الاستراتيجية والتاريخية في الجولان، ولكن إسرائيل كانت تتحين الفرصة المناسبة لاحتلالها وضمها إليها، وهو ما أكده ديان عندما قال: إن 80٪ من الأعمال العسكرية الحدودية افتعلتها إسرائيل لضم أراضي الجولان الخصبة، والسيطرة على منابع المياه، وحرمان سوريا من القواعد الاستراتيجية للهجوم على إسرائيل[33].

أما عن أهداف إسرائيل في الضفة الغربية والقدس، فإنها تعتبر القدس عاصمتها الأبدية وتحاول توحيدها. وأما عن الضفة الغربية، فإن إسرائيل تعتبرها جزءاً من أراضي إسرائيل الكبرى. ويؤكد مايكل هاندل (Michael Handel)، أن إسرائيل كانت تعتبر الأردن مصدر الخطر الثاني عليها بعد مصر، وأن جميع الخطط المتعلقة بالحرب مع الأردن تم استخدامها وتجديدها بما فيها خطة احتلال القدس. وهذا يعني أن إسرائيل لديها خطط مسبقة لتنفيذ الحلم الصهيوني من احتلال كل الأراضي الفلسطينية[34].

ويعبر ليفي أشكول عن أطماع إسرائيل في القدس باقتناع الواثق من تحقيق حلم إسرائيل بقوله لزوجته (مريم)، قبل حرب حزيران/ يونيو بفترة: «القدس سوف نأخذها كاملة»[35]. وجاءت ضربتهم في 5 حزيران/ يونيو 1967 لتحقيق الحلم الصهيوني الإسرائيلي.

وليس أبلغ من أطماع إسرائيل التوسعية من الخريطة التي ظهرت عام 1989 على العملة المعدنية الإسرائيلية الأغورة (Agorat)، والتي تشمل الأردن ولبنان وسوريا والعراق وشمال المملكة العربية السعودية ومعظم أجزاء سيناء[36]. وقد طرحت هذه العملة الإسرائيلية بعد اتفاقيات كامب ديفيد بعشر سنوات.

وحيث إن لإسرائيل أطماعها التوسعية كما أسلفنا، فقد كانت لها أهدافها الاستراتيجية، وقد اعتبرت استمرار سياسة الأمر الواقع ليس في مصلحتها، خاصة وأن العرب لم يعترفوا بها منذ إعلانها في عام 1948. وتعيش تل أبيب في واقع جغرافي لا يتمتع بالعمق الاستراتيجي ولا بالحدود الطبيعية، وقد اقترن هذا الضعف الجيواستراتيجي بقلة عدد سكان إسرائيل مقارنة بالعالم العربي.

وأثرت الجغرافيا في الفكر العسكري الإسرائيلي، الأمر الذي حدا بها إلى تبني فلسفة الهجوم والمفاجأة والمباغتة؛ ويقارن مايكل هاندل حالة إسرائيل الأمنية بحالة ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى، عندما كانت ألمانيا تشعر بأنها محاطة بقوى أوربية وأنها مهددة من هذه القوى بسبب انعدام الحدود الطبيعية، لذلك اقتبست إسرائيل فلسفة ألمانيا العسكرية وفضلت مبدأ الهجوم على الدفاع، كما فعلت ألمانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية[37].

ويمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية من حرب عام 1967 بما يلي:

1. رأت إسرائيل أن تنامي القوة العسكرية العربية وخاصة القوة المصرية يشكل تهديداً لأمنها وبقائها، في ظل شعبية الرئيس المصري جمال

عبدالناصر في العالم العربي وتأكيد الدول العربية على استعادة الحقوق العربية في فلسطين. وقد تطورت القوة العسكرية العربية سواء من حيث العدد أو السلاح، واتجهت مصر وسوريا والعراق من أجل شراء الأسلحة والطائرات وتدريب قواتها إلى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي، واعتبرت إسرائيل هذه التطورات العسكرية تهديداً لها كما اعتبرتها بمنزلة إعلان حرب.

ومن خلال مقارنة أعداد القوات العربية بالقوات الإسرائيلية، نجد أن تلك المقارنة خلقت جواً من التوتر والذعر عند إسرائيل، فقد بلغ عدد القوات العسكرية لمصر وسوريا والأردن 355 ألف جندي مقارنة بإسرائيل التي بلغ عدد قواتها الرسمية 264 ألفاً، وبلغ عدد الألوية العربية 45 لواءً مقارنة بـ 35 لواءً لإسرائيل. أما عدد الدبابات عند الدول العربية الثلاث فقد بلغ 1848 دبابة وعند إسرائيل 1400 دبابة، وبلغ عدد ناقلات الجنود المدرعة العربية 1760، والإسرائيلية 1500 ناقلة، وبلغ عدد الطائرات المقاتلة والقاذفة العربية 512 طائرة مقارنة بـ 380 طائرة في إسرائيل، كما بلغ عدد القطع البحرية العربية للدول الثلاث 107 قطع بحرية مقابل 15 قطعة بحرية إسرائيلية[38].

وقد رافق هذا التطور العسكري العربي تكون القيادة العامة المشتركة لقوات الدول العربية عام 1961، والتي صادق على إنشائها الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد في كانون الثاني/ يناير 1964، تحت اسم "القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية". وتم تعيين الفريق أول علي عامر قائداً عاماً لها، وحدد مؤتمر القمة موعداً لتشكيل نواة هذه القيادة في 1 آذار/ مارس 1964.

ورغم عدم فاعلية القيادة العربية الموحدة، فقد اعتبرتها إسرائيل خطراً عليها، خاصة بعد عقد اتفاقيات ثنائية، مثل اتفاقية الدفاع المشترك بين سوريا ومصر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1966، وبين سوريا والعراق في 13 أيار/ مايو 1967، وبين مصر والأردن في 30 أيار/ مايو 1967 وانضمت إليهما العراق في 4 حزيران/ يونيو 1967[39].

اعتبرت إسرائيل هذه الاتفاقيات العسكرية العربية تهديداً لها واتخذتها ذريعة لشن هجومها، كما اتخذت منها أيضاً مادة لوسائلها الإعلامية، لدفع الولايات المتحدة الأمريكية لإمدادها بالسلاح. ورغم أن هذه الاتفاقيات العسكرية العربية لم تضع أية خطة عسكرية موحدة على مستوى مسرح العمليات للدول الأربع الموقعة عليها، فإنها كانت بمنزلة الحرب عند القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية.

2. اعتبرت إسرائيل عدم الاعتراف العربي بها في ظل التطورات السياسية والعسكرية العربية - رغم تناقضها في العمل - تهديداً لها، خصوصاً قيام منظمة التحرير الفلسطينية إثر مؤتمر القمة في عام 1964، وإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، ثم ظهور حركات مقاومة فلسطينية أخرى مثل حركة فتح التي قامت بعمليات فدائية داخل الأراضي العربية المحتلة. كما اعتبرت «أن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، يعني ظهور الشخصية الفلسطينية السياسية والتأكيد على وجود الشعب الفلسطيني، الذي كانت القيادة الإسرائيلية تنكر وجوده». واعتبرت إسرائيل الوجود السياسي للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية تحدياً لوجودها، في ظل التأييد العربي المتكرر للحقوق الفلسطينية. وكانت تريد بطريق الحرب تصفية

القضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني على المستوى السياسي والشعبي، وإنهاء مطالبة الشعب الفلسطيني بوطنه. ورأت في الحرب فرصة لطمس الشخصية الفلسطينية وفرض الحل السياسي على العرب.

3. كانت إسرائيل قلقة أيضاً من عدم توافر عمق استراتيجي لها في ظل غياب الحدود الطبيعية. وكان من أهدافها توسيع حدودها، لذا اعتمدت الحرب الفجائية والسريعة داخل الأراضي العربية لاحتلال أراض جديدة، واعتبرت قرب مدنها من خط الدفاع العربي الأول نقطة ضعف في حماية أمنها وبقائها. إذ إن إسرائيل "دولة حدودية"، حيث كانت نسبة مساحتها إلى حدودها 13 : 1، وكان القطاع الصناعي الإسرائيلي بين حيفا والقدس وتل أبيب الذي يضم 50٪ من الصناعات العسكرية الإسرائيلية يقع تحت رحمة القوات العربية، وكان بإمكان الهجوم العسكري العربي أن يشق إسرائيل إلى قسمين بسبب قلة عمقها الجغرافي[40].

وكانت حيفا تبعد عن خط الدفاع السوري الأول 55 كيلومتراً، وعن خط الدفاع الأردني 30 كيلومتراً. وكانت تل أبيب تبعد عن خط الدفاع الأردني 17 كيلومتراً، بينما تتواجه القوات الإسرائيلية مع القوات الأردنية في القدس. أما خط الدفاع المصري فكان يبعد عن تل أبيب حوالي 90 كيلومتراً.

ولقد أدت الحرب إلى إعطاء إسرائيل عمقاً استراتيجياً كبيراً، حيث تضاعفت مساحتها أربع مرات من 25890 كيلومتراً مربعاً قبل حرب حزيران/ يونيو 1967 إلى 89359 كيلومتراً مربعاً، بعد احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان[41].

واستطاعت القوات العسكرية الإسرائيلية أن تهدد قلب (Heart land) الدول العربية المجاورة، حيث إن احتلال الجولان جعلها تهدد دمشق، واحتلال الضفة الغربية جعلها قريبة من عمّان، فيما هدد وجود قواتها على قناة السويس القاهرة[42].

4. إسقاط الأنظمة العربية لفرض حل سياسي. وقد أكدت الأحداث فيما بعد أن إسرائيل كانت على اتصالات سرية مع بعض الأنظمة العربية، وأنها كانت تفكر في إسقاط الأنظمة التي تهددها وتؤيد العمل الفدائي، باعتبار أن إسقاط هذه الأنظمة يفسح المجال أمامها لتفاوض على حل سياسي بعد احتلال أراض جديدة. وكان نظام الرئيس جمال عبدالناصر هو الهدف الرئيسي عند إسرائيل والإدارة الأمريكية، كما هددت إسرائيل باحتلال دمشق وإسقاط النظام فيها، والذي ينادي بحرب التحرير الشعبية[43].

5. إن تحويل إسرائيل مياه نهر الأردن ورد الفعل العربي عليه كان عاملاً رئيسياً في شن حرب ضد العرب، فقد باشرت تنفيذ خطتها لتحويل مياه نهر الأردن عام 1959 . ورغم التحذيرات العربية والتهديد باستعمال القوة لإيقافه، فقد استمرت إسرائيل في مشروعها. وقد حدد مؤتمر القمة العربي الأول، مواجهة إسرائيل من خلال إنشاء قيادة عربية موحدة لحماية مياه نهر الأردن، بعد أن قرر المؤتمر استغلال مياه نهر الأردن وروافده. وكانت إسرائيل منذ تأسيسها ترى أن أمنها ووجودها مرتبط بالمياه، وخاصة أن المياه ضرورية لتوطين المهاجرين اليهود. واعتبرت أن المواجهة مصيرية بينها وبين العرب حول مياه نهر الأردن وروافده ونهر الليطاني[44].

ولقد علق موشيه ماعوز، مدير معهد ترومان في الجامعة العبرية، على قرار القمة العربية بخصوص تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن، وإصرار إسرائيل على إيقاف المشروع العربي بقوله: «إن العامل الرئيسي لتصعيد التوتر بين سوريا وإسرائيل إلى درجة الحرب، كان تحويل مياه نهر الأردن، وهو المشروع الذي صممت إسرائيل على إتمامه فيما أصرت سوريا على إيقافه، وزادت تعقيدات المسألة على يد الفدائيين الفلسطينيين المدعومين من سوريا، لتنفيذهم عمليات داخل إسرائيل»[45].

إن قرار إيقاف تحويل مجرى نهر الأردن قد اتخذ كما أسلفنا في مؤتمر القمة العربي الأول عام 1964، وهذا يعني حسبما يروي ماعوز أن إسرائيل شعرت بالتحدي العربي وأخذت على عاتقها إحباط المشروع العربي بشن حرب قبل إتمامه، خاصة إذا علمنا أن إسرائيل تتبنى استراتيجية الضربة الوقائية (Pre-emptive Attack) والمبادرة والمفاجأة قبل أن يتخذ الطرف الآخر خطوته.

6. دفع تردي الأوضاع الاقتصادية والبطالة في إسرائيل وتراجع الهجرة اليهودية، إلى البحث عن مصادر أخرى مثل المياه والأراضي، فقد واجه الاقتصاد الإسرائيلي أزمة اقتصادية حادة، وتضاءلت معدلات النمو الاقتصادي إلى أقل من 8٪، ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى 100 ألف عامل وهو ما يشكل نسبة 12٪ من القوى العاملة الإسرائيلية، كما ساهمت الأزمة الاقتصادية في تراجع الهجرة اليهودية وزيادة الهجرة المضادة إلى خارج إسرائيل فقد انخفضت هجرة اليهود من 55 ألف مهاجر عام 1964 إلى 31 ألفاً عام 1965 وإلى أقل من 14 ألفاً عام 1966[46].

إن المياه والأراضي والعمق الاستراتيجي وإسقاط الأنظمة التي تهددها، إضافة إلى البحث عن التوسع تحقيقاً للحلم الصهيوني ولفرض حل سياسي، كانت أهداف إسرائيل من الحرب في ظل أوضاع اعتبرتها مناسبة لشن هجومها، ولأنها رأت في بقاء الأمر الواقع انتحاراً لها مع مرور الزمن، لذلك كان لابد من فرض واقع جديد لإثبات وجودها وبقائها وضمان اعتراف العرب بها.

ثالثاً: الأوضاع الداخلية العربية، والعلاقات السياسية العربية، والفرصة الإسرائيلية

شكلت الصراعات السياسية داخل الدول العربية، وخاصة المحيطة بإسرائيل، وتأزم العلاقات العربية ـ العربية، فرصة مثالية لإسرائيل لتحقيق أطماعها التوسعية. وبينما تميزت فترة الخمسينيات بالمد القومي العربي وظهور أنظمة جديدة واتحادات عربية، مثل الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد الهاشمي، فقد شهدت بداية الستينيات تمزقاً عربياً وحرباً باردة عربية أضعفت العرب وشجعت إسرائيل على تنفيذ مخططها.

أدت نكبة فلسطين عام 1948 إلي إيقاظ الشعور القومي العربي ضد الاستعمار والصهيونية، كما تسببت في إسقاط بعض الأنظمة العربية بسبب الهزيمة مثل إسقاط الملكية في مصر بقيام ثورة 23 تموز/ يوليو 1952، وما تبعها من تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي عام 1956. وقد أدى فشل العدوان الثلاثي وانسحاب بريطانيا وفرنسا إلى زيادة الشعور القومي الوحدوي العربي وارتفاع المعنويات العربية ومطالبة الجماهير العربية بالوحدة.

اعتبرت إسرائيل هذه التطورات نقطة تحول استراتيجية مهمة، خاصة بعد تأميم القناة، حيث كانت تعتبر وجود القوات البريطانية فيها يشكل منطقة عازلة (Buffer Zone) بينها وبين مصر.

وإثر قيام ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 في العراق ورفض الجماهير العربية لحلف بغداد، شعرت إسرائيل بالخطر وأن هنالك بوادر انقلاب في ميزان القوى لغير صالحها. واستطاعت إسرائيل تحقيق بعض المكاسب بعد العدوان الثلاثي عندما انسحبت من سيناء عام 1957، إذ حصلت على حق مرور آمن من قناة السويس ومضيق تيران، وضمنت وجود قوات الطوارئ الدولية (UNEF) التي اعتبرتها منطقة عازلة بينها وبين القوات المصرية[47].

كانت إسرائيل حساسة للتطورات السياسية العربية، وظلت تراقبها عن كثب، وخاصة وحدة سوريا ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام 1958، وقد تخوفت من ظهور أنظمة ثورية أخرى وانضمامها للوحدة المصرية ـ السورية. وزاد من مخاوف إسرائيل استقلال الدول العربية في المغرب العربي وتوطيد علاقتها مع المشرق العربي، وخاصة استقلال الجزائر عام 1962، والتقارب الجزائري ـ المصري، وتأييدها قضية فلسطين باعتبارها قضية عربية، إضافة إلى أن بعض الأنظمة العربية كانت ترى في قضية فلسطين وسيلة لتعزيز شرعيتها السياسية وكسب عطف الجماهير العربية، من خلال طرح شعارات تحرير فلسطين ولو على المستوى النظري.

ولكن الفترة الذهبية للتقارب السياسي العربي لم تمكث طويلاً، فقد بدأت العلاقات العربية ـ العربية تشهد مع بداية الستينيات صراعاً سياسياً حاداً، ولقد أطلق العالم السياسي الأمريكي مالكوم كير (Malcom Kerr) على هذه الفترة "الحرب الباردة العربية" (Arab Cold War)[48]؛ فقد

انفصلت سوريا عن مصر عام 1961، وأدت بعض الأطراف العربية دوراً في ذلك، ثم قامت ثورة اليمن في أيلول/ سبتمبر 1962، وانقسم الصف العربي بين مؤيد للثورة وآخر مؤيد للإمامة، وتدخلت مصر عسكرياً في اليمن حتى بلغ عدد قواتها هناك 30 ألف جندي. وفي حين وقفت مصر مع الثورة، فإن المملكة العربية السعودية والأردن وقفتا مع الإمامة[49].

وقد أثرت "الحرب الباردة العربية" في توجهات الدول العربية الإقليمية والدولية؛ فقد كانت مصر على علاقة قوية مع المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي، وكانت بقيادة جمال عبدالناصر رائدة سياسة عدم الانحياز التي أقلقت المعسكر الرأسمالي الغربي، في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين العقائديين الشيوعي والرأسمالي وحلفيهما العسكريين: حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

وكانت علاقات المملكة العربية السعودية والأردن قوية مع شاه إيران والمعسكر الغربي، وقد اشترك الشاه ضد مصر في حرب اليمن[50]، وعزز هذا الاشتراك علاقة الشاه التي كانت متوترة مع الرئيس جمال عبدالناصر، فقد شاركت إيران في حلف بغداد بتوجيه إنجليزي-أمريكي، وهو الحلف الذي تحول بعد ثورة 1958 في العراق إلى حلف السنتو (CENTO). كما اعترف الشاه بإسرائيل وزودها بالنفط الإيراني، وتعاون جهاز الموساد الإسرائيلي مع جهاز السافاك الإيراني في التجسس على الدول العربية، وخاصة على مصر والعراق وسوريا. ومن جهة أخرى شجعت إسرائيل وإيران الحركة الانفصالية الكردية، وتحالفتا في تطويق العالم العربي والنفوذ العربي في أفريقيا، ضمن استراتيجية الأطراف الإسرائيلية التي اتبعها بن جوريون بالتعاون مع إيران وتركيا وأثيوبيا.

ولكن أهم التطورات الاستراتيجية السياسية على مستوى الساحة العربية التي أفزعت إسرائيل وأقضت مضجعها، كان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964. وقد ترتب على ذلك بروز الشخصية السياسية الفلسطينية وإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، والمجلس الوطني الفلسطيني، واعتبرت إسرائيل الشخصية السياسية الفلسطينية تهديداً لوجودها، خاصة وأن منظمة التحرير الفلسطينية أعلنت ميثاقها الذي جاء في مقدمة بنوده تحرير فلسطين بدعم الدول العربية[51].

ولم يقتصر الأمر على بروز الشخصية السياسية الفلسطينية وظهور منظمة التحرير الفلسطينية على المسرحين الإقليمي والدولي والتأييد الشعبي العربي المساند لتحرير فلسطين، بل ظهرت أيضاً حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وجناحها العسكري (العاصفة)، عندما أعلنت عن ولادتها بأول عملية عسكرية ضد إسرائيل في الأول من كانون الثاني/ يناير 1965، وبعدها تتابعت العمليات الفدائية ضد إسرائيل، الأمر الذي جعلها تعتبر هذه التطورات الجديدة تهديداً لوجودها.

ورغم محاولات تجميع الصف العربي وانعقاد مؤتمرات القمة العربية - حيث انعقد الأول في كانون الثاني/ يناير 1964 في القاهرة والثاني في الإسكندرية في أيلول/ سبتمبر 1964 والثالث في الدار البيضاء في أيلول/ سبتمبر 1965 - فقد شهدت العلاقات العربية توترات وحروباً إعلامية خطيرة، وتبادلت الإذاعات العربية الاتهامات بالعمالة والرجعية. فقد كانت مصر تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية، والأردن على خلاف مع أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وساءت علاقات حزب البعث الحاكم في سوريا مع الرئيس جمال عبدالناصر، وتنافست معه على

زعامة العالم العربي، وكانت سوريا تدعم حركة فتح، وتبنى حزب البعث الحاكم فيها - الذي جاء إثر انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966 - "حرب التحرير الشعبية"، في الوقت الذي كانت علاقاته مع الأردن متوترة، حتى وصلت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في 21 أيار/ مايو 1967 - أي قبيل الحرب بأقل من شهر - إثر الانفجار الذي حدث في مدينة الرمثا وأدى إلى مقتل 21 مواطناً أردنياً واتهام الأردن سوريا بتدبير ذلك الحادث.

ويبدو أن محاولات التضامن العربي ومؤتمرات القمة العربية وما نتج عنها من تحويل مياه نهر الأردن بسبب المشروعات الإسرائيلية، وتشكيل القيادة العربية المشتركة، ثم عقد معاهدة التحالف الدفاعي بين سوريا ومصر في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966، قد أثارت حفيظة إسرائيل واعتبرتها بمنزلة الحرب عليها، رغم أن قرارات القمة العربية ومعاهدات الدفاع العربي المشترك لم تتعد كونها حبراً على ورق.

لم تكن أوضاع الأنظمة العربية أحسن حالاً من العلاقات السياسية العربية البينية، إذ عانت الدول العربية المحيطة بإسرائيل من الصراعات الداخلية الحادة على السلطة، فقد تميزت سوريا بعدم الاستقرار السياسي وظاهرة الانقلابات العسكرية حيث وقع حوالي أربعة عشر انقلاباً أو محاولة انقلابية في الفترة 1949-1966، نجحت منها عشر محاولات وفشلت أربع[52]. وحدثت مواجهة وصراعات قوية بين حزب البعث السوري والتيارات الإسلامية في أيار/ مايو 1967، بسبب مقالة نشرت في مجلة «**جيش العرب**» اتهمت على أثرها من قبل الجماعات الإسلامية بالإلحاد. وقد أصبح النظام في الداخل يبحث عن شرعية سياسية من

خلال إطلاق التصريحات والبيانات الثورية بشأن «حرب التحرير الشعبية» ضد إسرائيل، لدرجة أن هذه البيانات أثارت شكوك وريبة القيادات السياسية في الأردن ومصر لمحاولة توريط الرئيس جمال عبدالناصر في حرب مع إسرائيل، خصوصاً أنها صعدت في ظل التنافس الإعلامي مع عبدالناصر على الرأي العام العربي[53].

ولم تكن إسرائيل بعيدة عن التطورات والصراعات الداخلية في سوريا خلال السنوات السابقة، حيث تعرفت عليها من خلال جاسوسها إيلي كوهين الذي استطاع اختراق النخبة السياسية الحاكمة بعلاقاته ببعض الضباط العسكريين، وقد أعدم في دمشق عام 1965؛ أي قبل عامين تقريباً من نشوب حرب حزيران/ يونيو 1967[54].

وكما هي حال سوريا، فقد عانى العراق أيضاً صراعات داخلية بعد ثورة تموز/ يوليو 1958، فقد دخل عبدالكريم قاسم في صراعات مع الأكراد والناصريين والشيوعيين والقوميين والبعثيين والوطنيين، وأدى هذا الصراع إلى انقلاب عام 1963، ومجيء عبدالسلام عارف الذي دخل بدوره أيضاً في صراع مع البعثيين، وكان أقرب إلى التيار الناصري، وقتل في حادثة طائرة غامضة في نيسان/ إبريل 1966، وجاء بعده أخوه عبدالرحمن عارف. لذا فقد أدت الصراعات السياسية الدامية في العراق - ومع الأكراد بالذات - إلى إنهاك الجبهة الداخلية العراقية لاسيما أن إسرائيل كانت تساعد الأكراد من خلال علاقاتها بالشاه لإبعاد العراق عن الجبهة العربية ـ الإسرائيلية.

أما مصر فرغم الاستقرار السياسي النسبي بسبب شخصية الرئيس جمال عبدالناصر الكاريزمية، فإن صدام عبدالناصر مع الإخوان المسلمين

وإعدام سيد قطب عام 1966، قد أثرا على الاستقرار الداخلي في مصر، إضافة إلى الصراع الخفي على السلطة بين الرئيس جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وإحاطة الأخير نفسه بعدد كبير من الضباط العسكريين، وقد تكشفت هذه الصراعات بعد هزيمة عام 1967 رغم التستر عليها قبل الحرب[55].

وقد شهد الأردن أيضاً خلال عام 1966 اضطرابات سياسية، وعمت المظاهرات المدن الأردنية واستعملت الحكومة الأردنية القوة لإخماد المظاهرات.

لذلك فقد كانت الجبهة الداخلية العربية غير متماسكة شأنها في ذلك شأن العلاقات السياسية العربية المتدهورة؛ مما شجع إسرائيل على مغامراتها ضد الدول العربية. وقد اعتبرت إسرائيل «الحرب الباردة العربية» وانشغال العرب بالصراعات الداخلية على السلطة أو الصراعات البينية، فرصة سانحة لها من أجل تغيير الوضع الراهن إلى وضع جديد يبعد الأخطار عنها ويفرض واقعاً جديداً، يجعلها تفرض وجودها كدولة شرعية في منطقة الشرق الأوسط.

ولقد كانت الدوائر الأمريكية على وعي تام بشأن الخلافات العربية، لدرجة أن رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ريتشارد هيلمز (Richard Helms)، اعتبر أن تصرف الرئيس جمال عبدالناصر في أزمة عام 1967، يدل على أنه لا يريد حرباً مع إسرائيل و«أن وقوفه بشدة ضد إسرائيل كان ليظهر أنه حامي العرب ضد غارات إسرائيل ويحقق شعبيته ضد الأنظمة التي تتهمه مثل سوريا والأردن»[56].

وبالفعل تعرض الرئيس جمال عبدالناصر آنذاك لحملة إعلامية قاسية من الأردن وسوريا، فقد وصفته إذاعة عمَّان بأنه يحتمي وراء قوات الطوارئ الدولية وأنه يستعمل تلك القوات كعذر لعدم مجابهة إسرائيل، ووصف الأردن صيحات عبدالناصر بأنها شعارات خطابية.

وكان رأي ممثل شركة (AIOC Products) الأمريكية في القاهرة – وهو من أصدقاء عبدالناصر – أن الرئيس جمال عبدالناصر أراد التأكيد للرأي العام العربي أنه استطاع إيقاف إسرائيل من الهجوم على سوريا حتى تزيد شعبيته وليؤكد للشعوب العربية أن قادتها غير مخلصين لها[57].

ويرر لوشيوس باتل (Lucius Battle) السفير الأمريكي السابق في القاهرة حتى آذار/ مارس 1967 - الذي أصبح مساعداً لوزير الخارجية الأمريكية دين راسك (D. Rusk) – سلوك الرئيس جمال عبدالناصر في اجتماع لمجلس الأمن القومي الأمريكي في 24 أيار/ مايو 1967، «بأن عبدالناصر يعاني مشكلات داخلية دفعته ليحشد القوات المصرية في سيناء، في الوقت الذي كانت مصر تعاني نقص الغذاء وتدهور الاقتصاد المصري، إضافة إلى تحدي زعامة مصر العربية من الراديكاليين العرب والتيار المحافظ العربي، وفقدان الرئيس جمال عبدالناصر لسمعته في العالم الثالث». لذا اعتبر باتل أن سلوك الرئيس جمال عبدالناصر في الأزمة ما هو إلا إعادة الاعتبار لدوره القيادي وليس بشكل جدي لمهاجمة إسرائيل[58].

إن هذه الآراء تؤكد أن المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين اقتنعوا بضعف العالم العربي وعدم وقوف العرب معاً، وأن اتفاقيات الدفاع العربي المشترك ما هي إلا مسألة إعلامية في ظل الأوضاع المتوترة و«الحرب الإعلامية العربية»[59].

رابعاً: الوضع الدولي

بدأ الوضع الدولي في أوائل الستينيات يتبلور لصالح إسرائيل وخصوصاً في عهد الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية متورطة في حرب فيتنام، وبحاجة إلى الدعم الدولي لسياستها في ضوء دعم الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي لفيتنام. وكان الرئيس الأمريكي بحاجة إلى التأييد الداخلي لسياسته في فيتنام وخصوصاً تأييد الجماعات اليهودية بسبب سيطرتها على وسائل الأعلام الأمريكية.

أما الاتحاد السوفيتي فقد جاءت فيه قيادة جديدة بعد سقوط نيكيتا خروشوف في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1964، تألفت من ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي ونيكولاي فيكتوروفيتش بدجورني رئيس مجلس السوفييت الأعلى وألكسي كوسيجن رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي. وكانت هذه القيادة الجديدة بحاجة إلى دعم الجيش لها، ولكنها كانت قيادة حذرة على عكس خروشوف الذي تميز بالمغامرة. وقد شكل هذا التغير صدمة للرئيس جمال عبدالناصر الذي قال: «علينا أن نبدأ من جديد»[60]. ولم تكن هذه القيادة ضد إسرائيل بالمعنى العسكري، ولكنها كانت في الوقت ذاته مؤيدة للعرب سياسياً، علاوة على سعيها للحصول على العملة الصعبة من خلال بيع الأسلحة لهم. وركزت هذه القيادة على تعزيز النفوذ السوفيتي في أوربا الشرقية ودول الجوار الجغرافي في الجنوب، مثل تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان[61].

ويبدو أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية - وهما من أكثر الدول المؤيدة لإسرائيل، بل هما اللتان تبنتا إنشاءها وقيامها - قد شعرتا

بالتطورات الإقليمية التي ليست في صالح إسرائيل على المدى البعيد، وأن سياسة الأمر الواقع الحالية ليست أيضاً في صالحها. ولقد تطور الشعور البريطاني - الأمريكي لمساعدة إسرائيل بشكل عملي منذ عام 1964 - 1965، لكسر حاجز الأمر الواقع، لذلك وضعت كلتا الدولتين خطة لتدخل عسكري أمريكي - بريطاني لتفادي تدمير إسرائيل. فقد كشفت الوثائق البريطانية لعام 1965 - والتي أفرج عنها في عام 1995، أي بعد مرور ثلاثين عاماً - أن هيئة عسكرية تضم رؤساء أركان القوات البريطانية والأمريكية كانت قد وضعت خطة استراتيجية للتدخل العسكري في منطقة الشرق الأوسط في شهري كانون الثاني/ يناير وآب/ أغسطس 1965، وكانت الخطة مفصلة لأماكن نشر القوات البرية والبحرية والجوية الأمريكية - البريطانية في كل من مصر وإسرائيل في حالة التدخل[62].

وقال مايكل استيورات (Michael Stewart) وزير الخارجية البريطاني لحكومة العمال في أيار/ مايو 1965، إن الوضع في الشرق الأوسط يحتوي على عوامل خطيرة ويحتاج إلى معالجة بحذر كبير من قبل القوات الغربية، وأكد «أن علينا واجباً أخلاقياً واضحاً يتمثل في دعم الولايات المتحدة الأمريكية لضمان عدم سحق إسرائيل من جانب خصومها العرب»[63].

ويبدو أن بريطانيا قد وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية حليفاً لها في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد ابتعاد فرنسا عن بريطانيا في عهد شارل ديجول واستقلال الجزائر، فلم يكن هناك ما يقلق فرنسا من جانب الرئيس جمال عبدالناصر بعد انتهاء أزمة السويس. ولكن عبدالناصر كان ضد الوجود البريطاني في جنوب اليمن، ثم إنه دعم استقلال الإمارات العربية المتصالحة في الخليج العربي (دولة الإمارات العربية المتحدة الآن). وكانت

بريطانيا قد دعمت اليمن عسكرياً وشاركت في الحرب ضد قوات الرئيس جمال عبدالناصر وأيدت الإمامة وأسرة حميد الدين هناك، وقد وجدت بريطانيا في هذه الظروف فرصة سانحة لحماية إسرائيل وقلب ميزان القوى لصالحها، وجر الولايات المتحدة الأمريكية لعمل عسكري بهدف إضعاف الرئيس جمال عبدالناصر أو إسقاطه بسبب دعمه للحركات الثورية في منطقة الخليج العربي بشكل عام وعدن بشكل خاص.

لذلك يمكن القول إن الظروف الإقليمية كانت لصالح إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من الرئيس جمال عبدالناصر. وفي تلك الأثناء خشيت إدارة الرئيس الأمريكي جونسون انتقال حرب التحرير الشعبية من جنوب شرق آسيا إلى منطقة الشرق الأوسط، وكان ذلك يقلق بريطانيا أيضاً، التي عانت من ثورة ظفار في سلطنة عُمان.

لقد كان تأميم شركة قناة السويس السبب الرئيسي في التدخل البريطاني لإسقاط نظام الرئيس جمال عبدالناصر عام 1956، لأنه أخرجها نهائياً من مصر وكان يريد إخراجها كلياً من الجزيرة العربية، حيث النفط عماد بريطانيا في منطقة الخليج العربي والطريق التجاري للهند، لذلك التقت المصالح الإسرائيلية والبريطانية والأمريكية للتخلص من الرئيس جمال عبدالناصر. ورغم الاتفاق على الخطوط العريضة، فقد كانت لكل دولة أهداف أخرى.

خامساً: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي ـ الإسرائيلي

يمكن تحليل دور الولايات المتحدة الأمريكية في حرب حزيران/ يونيو 1967 من ثلاث زوايا هي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، و اغتيال الرئيس الأمريكي جون كنيدي وسياسة الرئيس ليندون جونسون، ثم صناعة القرار السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية.

السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي

بعد اغتيال الرئيس الأمريكي كنيدي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1963، تولى ليندون جونسون الرئاسة حسب الدستور الأمريكي لأنه كان نائباً للرئيس، وكان الرئيس كنيدي قد تبنى سياسة التعاطف مع الحركات القومية وحركات التحرر في العالم الثالث، وانتقد سلوك إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت أيزنهاور واعتمادها على التدخل العسكري كما حدث في لبنان، عندما أرسل أيزنهاور القوات الأمريكية عام 1958. وكان رأي كنيدي أنه تجب معالجة مشكلات العالم الثالث بعيداً عن صراع الدول الكبرى، وصراع الحرب الباردة، وأن تتم تلك المعالجة من خلال اتباع المنهج الإقليمي (Regional Approach) لحل الصراع والمشكلات السياسية في العالم الثالث، وكان يؤمن أن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للمطالب القومية المشروعة يمكن أن يكسبها شعبية في العالم الثالث ومنه العالم العربي. ودعا كنيدي الولايات المتحدة الأمريكية للتعاطف مع القومية العربية وعدم الاصطدام بها ومعاداتها، وكان يعتقد أن تشجيع التنمية الاقتصادية وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإزالة أسباب عدم الاستقرار السياسي، يمكن أن تسهم في الاستقرار الإقليمي وإيجاد سلام عادل في منطقة الشرق الأوسط[64].

ولقد عبر عن سياسته الجديدة وانتقاده لمبدأ أيزنهاور بقوله: «إنه يقدم السلاح والمال، ولكن السلاح والمال ليست حاجات الشرق الأوسط الأساسية»[65].

أرسل جون كنيدي بعد تسلمه الرئاسة الأمريكية بأربعة أشهر في 11 أيار/ مايو 1961 خمس رسائل إلى الرئيس المصري جمال عبدالناصر، والملك حسين، والرئيس اللبناني فؤاد شهاب والرئيس العراقي عبدالكريم قاسم والملك سعود بن عبد العزيز، وأكد على تأييده لاستقلال الدول العربية وسيادتها وتمثيلها في المنظمات الدولية. كما تعهد فيها بعزمه على إيجاد حل للقضية الفلسطينية بالتقسيم أو التعويض، وأنه سوف يسعى عن طريق الأمم المتحدة إلى حل سلمي وعادل[66].

أكد كنيدي سياسته هذه مرة أخرى قبل اغتياله بأسبوع واحد في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963، حيث أرسل رسائل إلى الرئيس جمال عبدالناصر والملك حسين وولي العهد السعودي فيصل بن عبد العزيز والرئيس عبدالله السلال في اليمن، واقترح أيضاً انسحاب القوات المصرية من اليمن[67].

وإذا كان جون كنيدي قد اتخذ سياسة الحل السياسي المتعاطف مع العرب رغم أنه من المؤيدين لإسرائيل، فإن جونسون تبنى سياسة أكثر تأييداً لإسرائيل، بل وصل الأمر إلى حساسية بالغة، بينه وبين الرئيس جمال عبدالناصر[68].

إن تأييد جونسون لإسرائيل وعلاقاته الشخصية الحميمة مع اليهود، دفعت أحد مساعديه في البيت الأبيض هاري ماكفرسون (Harry Macpherson) ليقول: بأن «هناك دماً يهودياً في جونسون»[69].

كان جونسون مؤيداً لإسرائيل أكثر من أي رئيس أمريكي آخر سبقه، وكما يقول دونالد نيف (Donald Neff)، أراد جونسون ضمان أصوات اليهود الأمريكيين له، وإرضاء منظمة إيباك والمؤيدين لإسرائيل في الكونجرس الأمريكي، وإرضاء اليهود المتنفذين وأصحاب الأموال في الحزب الديمقراطي الذي ينتمي إليه جونسون[70].

وقع جونسون تحت ضغط اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي والبيت الأبيض والكونجرس، إضافة إلى أنه كان يتسم بضيق الأفق، خصوصاً فيما يتعلق بتصوره بأن النزاع في الشرق الأوسط يدخل ضمن صراع الحرب الباردة بين النفوذ السوفيتي والأمريكي، وذلك نتيجة الدعاية الصهيونية والتقارير المقدمة إليه من أقرب مستشاريه مثل والت روستو (Walt Rostow) مستشاره لشؤون الأمن القومي[71].

عين جونسون والت روستو مستشاراً للأمن القومي في الأول من نيسان/ إبريل 1966، بدلاً من ماكجورج براندي (McGeorge Bundy) الذي كان مستشاراً لكنيدي منذ عام 1961 حتى اغتياله. وكان روستو مستشاراً لأيزنهاور في مناسبات متعددة، وقد شغل من أواخر عام 1961 إلى نيسان/ إبريل 1966 منصب رئيس مكتب التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية، وهو من أخطر المناصب السياسية في الشؤون الخارجية الأمريكية، كما كان تأثيره قوياً في جونسون، خاصة أنه يهودي ومن المتحمسين لإسرائيل ولدعمها اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً. وشغل أخوه يوجين (Eugene Rustow) أيضاً منصب نائب وزير الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية في تلك الفترة؛ وكان الأخوان من مؤيدي إسرائيل وعينها في الإدارة الأمريكية. وبالإضافة إليهما كان جيمس

إنجلتون (James Angleton)، رئيس قسم التجسس المضاد في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وضابط الارتباط المسؤول عن التنسيق بين المخابرات المركزية الأمريكية والموساد الإسرائيلي، من المقربين إلى جونسون ومن أشد المتحمسين لإسرائيل في تاريخ الاستخبارات الأمريكية، وكان على علاقة بالحركة الصهيونية قبل قيام إسرائيل عندما كان يعمل في إيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية[72].

اعتبر جونسون أن الرئيس جمال عبدالناصر يعمل ضد المصالح الأمريكية. واعتبر أيضاً الانقلاب العسكري في سوريا في شباط/ فبراير 1966 - الذي جاء بحكومة (الأطباء الثلاثة) نور الدين الأتاسي رئيساً للدولة ويوسف زعين رئيساً للوزراء وإبراهيم ماخوس وزيراً للخارجية - موالياً للاتحاد السوفيتي ويعمل ضد المصالح الأمريكية. علماً بأن هؤلاء كانوا في حالة تنافس مع عبدالناصر على الرأي العام العربي[73].

ولكن عبدالناصر كان أكثر قوة سياسياً وعسكرياً من حزب البعث في سوريا، لذلك شكل خطراً أكبر على إسرائيل والمصالح الأمريكية من الحكومة الجديدة في دمشق.

وكان جونسون يرى في إسرائيل ذخيرة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية (Strategic Asset) وخصوصاً تأييدها الولايات المتحدة ضد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث كما في فيتنام. وكان يخاف من انتقال الحرب الشعبية إلى الشرق الأوسط لذلك اعتبر إسرائيل حليفاً سياسياً للولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى أهميتها الاستراتيجية[74].

واعتبر أن باستطاعة إسرائيل وإيران ملء الفراغ الذي سوف تتركه بريطانيا في الشرق الأوسط بعد انسحابها من الخليج العربي، بل كانت

فلسفته حول ملء الفراغ الاستراتيجي البذرة الأولى لمبدأ نيكسون في الاعتماد على قوات إقليمية لتعمل بالوكالة لحماية المصالح الأمريكية (Proxy Forces)[75].

وصرح فولفرت بروبور (Walworth Barbour) السفير الأمريكي في إسرائيل على عهد الرئيس جونسون، لنائب رئيس البعثة الأمريكية في تل أبيب وليم ديل (William Dale) الذي باشر عمله في السفارة عام 1964 قائلاً: إنني هنا من أجل حماية جونسون، واستشهد السفير بقول جونسون له: «إنني لست مهتماً بما يحدث في إسرائيل ولكن عليك أن تحمي ظهري من اليهود»[76]. وهذا يعكس مدى خوف جونسون من انتقاد اليهود له. وأكد السفير الأمريكي على تغلغل أصدقاء إسرائيل في كل مكان في الخارجية الأمريكية، بقوله: «إن لهم أصدقاء في جميع دوائر وزارة الخارجية الأمريكية»؛ وبلغ هذا التغلغل مداه حتى أن السفير اقترح على ديل أن يرسل التقارير بالبريد حتى لا تقع في يد أصدقاء إسرائيل[77]. وقال ديل أيضاً إن أصدقاء السفير من الرسميين الإسرائيليين وليسوا من الجالية الأمريكية في إسرائيل؛ وكان على رأسهم جولدا مائير وأهارون ياريف رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (1964 - 1972)، وهو من أقرب المقربين للسفير الأمريكي آنذاك[78]. وعبر السفير الأمريكي عن أهمية إسرائيل مقارنة بالعرب بقوله: «إن النفط العربي ليس بقدر الأهمية التي تشكلها إسرائيل بالنسبة إلينا»[79].

ولم يقتصر النفوذ اليهودي على البيت الأبيض والخارجية الأمريكية، بل إن القاضي آبي فورتس (Abe Fortas) في محكمة العدل العليا كان من أقرب المقربين إلى جونسون ويعد حلقة الوصل بينه وبين السفارة الإسرائيلية في واشنطن، وهو يهودي أمريكي[80].

ولم يكن دعم جونسون لإسرائيل سياسياً فقط، بل تم في عهده تدفق السلاح عليها على عكس الإدارات الأمريكية السابقة التي كانت تحد من إرسال الأسلحة إلى الشرق الأوسط خوفاً من تأزم الموقف في المنطقة، إلا أن جونسون أرسل أسلحة إلى إسرائيل في عام 1964 تقدر بحوالي مليون دولار[81].

وإضافة إلى شخصية جونسون وتورطه في حرب فيتنام، وإدراكه لقوة إسرائيل وقدرتها على الانتصار على العرب، فقد أكدت تقارير الاستخبارات الأمريكية قبل الأزمة وبعدها، أنها متفوقة على الدول العربية وأنها قادرة على الانتصار عليها انتصاراً مؤزراً[82].

ولكن كانت هناك أيضاً عوامل داخلية -كالانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام 1968، وعجز جونسون في حرب فيتنام- والتمرد داخل الجامعات الأمريكية ضد سياسته في فيتنام، دفعته إلى الارتماء أكثر في أحضان اليهود، وإلى أن يكون أداة طيعة بيد اللوبي اليهودي؛ وجعلته علاقاته الشخصية الحميمة بهم يرضخ لمطالبهم ويتغاضى عن تصرفات إسرائيل ولو على حساب المصالح الأمريكية، كما سنرى فيما بعد عند الحديث عن تدمير السفينة الأمريكية ليبرتي.

جونسون وإسرائيل واغتيال كنيدي

تعددت النظريات حول اغتيال الرئيس الأمريكي جون كنيدي، ومازالت إرهاصات قضية الاغتيال تتفاعل حتى الآن لمحاولة كشف دوافعها العملية، ويعتقد كثيرون أنها ليست ذاتية بل وراءها أهداف سياسية، وتربط بعض المصادر بينها وبين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، بينما تربطها مصادر أخرى بمكتب التحقيقات الفيدرالي

(FBI)، ولعل أحدثها يربط بينها وبين الموساد الإسرائيلي. وحيث إن نظرية الاغتيال في حد ذاتها ليست موضوعنا في هذه الدراسة، فسوف نؤكد على الجانب الإسرائيلي فيها من عدة جوانب نحاول ربطها معاً؛ مثل علاقة إسرائيل بالرئيس كنيدي وخصوصاً علاقة بن جوريون به، وعلاقة الاستخبارات الأمريكية بإسرائيل وخصوصاً علاقة جيمس إنجلتون بتل أبيب، وعلاقة الرئيس جونسون بكنيدي وتأييده لإسرائيل، ثم علاقة جونسون بمدير مكتب التحقيقات الفيدرالي إدجر هوفر (Edgar Hoover)، حيث لم يكن هؤلاء الأربعة على علاقة جيدة بالرئيس كنيدي.

لقد كانت إسرائيل حساسة جداً من رد الفعل الأمريكي حول السلوك العدواني الإسرائيلي في الشرق الأوسط، فعندما حدثت أزمة السويس عام 1956، كان رد فعل أيزنهاور قوياً مما دفع إسرائيل إلى الانسحاب من سيناء، وعندما جاء كنيدي أظهر تقارباً نحو العالم العربي، فأيد الثورة الجزائرية، وتبادل الرسائل مع الزعماء العرب وطرح حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بالعودة أو التعويض.

ورغم أن جون كنيدي كان مؤيداً لإسرائيل وتعهد بدفاع الولايات المتحدة الأمريكية عنها في حالة تعرضها للغزو وقدم لها صواريخ هوك، فإنه تحدى بن جوريون حول مفاعل ديمونة النووي الذي بنته إسرائيل بمساعدة فرنسية؛ وكان بن جوريون يتبنى الخيار النووي من أجل توازن القوى في المنطقة وفرض الهيمنة الإسرائيلية لردع العرب. ولقد تبادل الرسائل مع بن جوريون حول ديمونة وأصر على وضعه تحت إشراف وتفتيش وكالة الطاقة الذرية الدولية[83].

كان كنيدي حساساً إزاء دور اللوبي اليهودي، وخصوصاً أنهم عرضوا عليه مساعدته في حملته الانتخابية وتقديم التبرعات إليه شريطة سيطرة اليهود على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، الأمر الذي أقلقه.

وكان اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية يكرهون المليونير جوزيف كنيدي والد الرئيس - وكان سفيراً للولايات المتحدة في بريطانيا وقد وقف ضد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد ألمانيا قبيل الحرب العالمية الثانية[84] - واعتبره اليهود موالياً لألمانيا وأيقنوا أنه يكن الكراهية لهم. وكان اليهود أيضاً قلقين من جون كنيدي لأنه كاثوليكي، ولكن عندما رشحه الحزب الديمقراطي للرئاسة الأمريكية، أيده اليهود في النهاية واشترطوا مقابل تبرعاتهم له أن يهيمنوا على السياسة الخارجية الأمريكية خصوصاً دور الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى القضية الفلسطينية[85].

ولقد تميزت علاقة كنيدي مع بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل آنذاك بالبرودة والحساسية خصوصاً بعد لقائهما في شهر أيار/ مايو 1961، وتميز اللقاء بين العجوز بن جوريون والشاب جون كنيدي بفارق الأجيال. وتم تبادل الرسائل بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وبين بن جوريون وكنيدي، وانتهت المراسلات بإصرار الأخير على إخضاع ديمونة للإشراف الدولي. واعتبر كنيدي أن التصعيد النووي في الشرق الأوسط هو ضد المصالح الأمريكية وسوف يؤدي إلى وقف تدفق النفط للولايات المتحدة الأمريكية والعالم الحر، كما أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي سوف يدفع العرب من جانب آخر إلى حمى التسابق في التسلح. وكان كنيدي قد وقع مع الاتحاد السوفيتي اتفاقية منع التجارب النووية (Test Ban Treaty)[86].

ولشدة اهتمامه بوقف انتشار الأسلحة النووية كان يرى ضرورة إخضاع فرنسا إلى اتفاقية منع التجارب النووية، وكان ذلك أحد أسباب تعيينه جون ماكون (John McCone) مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية خلفاً لألن دالاس (Allen Dallas) واتفاقه معه بشأن وقف انتشار السلاح النووي. إذ يذهب سيمون هيرش (S. Hersh) إلى أن تعيين مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الجديد جاء بسبب اتفاق مواقفه مع موقف الرئيس كنيدي بشأن منع إسرائيل من إنتاج السلاح النووي وتفتيش مفاعل ديمونة، لاقتناع كنيدي بأن الإسرائيليين يخدعون الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن مفاعل ديمونة ويدعون أنه مخصص لأغراض سلمية ويزعمون أحياناً أنه معمل للنسيج[87].

وكانت الرسائل المتبادلة بين كنيدي وبن جوريون شديدة اللهجة لدرجة أن كلاً منهما كان يضمر الشعور باحتقار الآخر حتى أن بن جوريون أصابه الإحباط بسبب إصرار كنيدي في رسائله على تفتيش مفاعل ديمونة، حيث تزامن ضغطه مع تفاعل فضيحة "لافون" مما أدى إلى استقالة بن جوريون من رئاسة الوزارة الإسرائيلية في 16 حزيران/ يونيو 1963، أي قبيل اغتيال كنيدي بخمسة أشهر فقط[88].

وكان بن جوريون يعتبر حصول إسرائيل على السلاح النووي مسألة حيوية وضرورة مطلقة لوجود إسرائيل، وتبنى سياسة الردع الاستراتيجي للعرب لصرفهم عن مهاجمة إسرائيل، ولكن إسرائيل كانت قلقة من رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية بعد تجربة السويس، لأن جون كنيدي كان من أشد المتحمسين لإيقاف انتشار السلاح النووي وكان لا يتفق مع تحليلات بن جوريون حول الخطر العربي على إسرائيل، بل كان يرى أن بقاء مسألة اللاجئين الفلسطينيين دون حل هي الخطر.

وكانت علاقة جونسون - نائب الرئيس الأمريكي آنذاك - قوية مع اللوبي اليهودي وإسرائيل وفاترة مع كنيدي، حتى وصلت إلى أن الرئيس كان يبعد جونسون عن القضايا الحساسة في الأمن القومي الأمريكي. لذا التقت مصلحة إسرائيل وجونسون في كره كنيدي، واقتضت مصالحهما التخلص منه؛ حتى أن عائلة كنيدي كانت تتهم جونسون بضلوعه في مؤامرة الاغتيال[89].

وبعد ثلاثة عقود من اغتيال كنيدي، ظهرت دراسات وآراء في الدوائر الأكاديمية الأمريكية ترى أن الموساد الإسرائيلي ضالع في عملية اغتيال كنيدي بسبب مواقفه من إسرائيل وخاصة قضية ديمونة وقضية اللاجئين الفلسطينيين ومحاولة التقرب من الدول العربية. ويذهب الباحث مايكل كولينز بيبر (Michael Collins Piper) الذي يشرف على تحرير صحيفة **سبوت لايت** *(Spotlight)* في واشنطن إلى القول: «إن الموساد الإسرائيلي هو الذي خطط لعملية اغتيال كنيدي عام 1963»[90].

ويضيف بيبر وهو صاحب كتاب «**الحكم النهائي: العقد المفقود في مؤامرة اغتيال كنيدي**» *(Final Judgment: The Missing Link in the JFK Assassination Conspiracy)* أن دافع إسرائيل وراء هذه المؤامرة هو خلاف جرى بين كنيدي وبن جوريون حول مفاعل ديمونة. أما الأكاديمي الأمريكي ستيفن فروغو *(Steven Frog)* الذي يحظى باحترام واسع في الأوساط الأكاديمية في منطقة جنوب كاليفورنيا، فإنه مع نظرية المؤامرة الإسرائيلية[91].

وترتبط إسرائيل والموساد بعلاقات قوية مع الاستخبارات الأمريكية عن طريق جيمس إنجلتون رئيس قسم التجسس المضاد وضابط الارتباط مع

الموساد، خصوصاً أن علاقاته مع اليهود ترجع إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل، كما كان إنجلتون من المقربين إلى جونسون.

وتذهب بعض النظريات لتحميل مكتب التحقيقات الفيدرالي مسؤولية اغتيال كنيدي، ويؤكد مارك نورث (Mark North) في كتابه **«فعل الخيانة»** *(Act of Treason)* الصادر عام 1991، على دور إدجر هوفر في عملية الاغتيال. وكان هوفر قد أمضى فترة طويلة في إدارة مكتب التحقيقات الفيدرالي ولم يكن على علاقة جيدة مع الرئيس كنيدي؛ بل كانت علاقته جيدة ووطيدة مع جونسون. وكان هوفر يعتقد أن إعادة انتخاب الرئيس كنيدي مرة ثانية عام 1964 سوف تؤدي إلى إحالته إلى التقاعد. علاوة على ذلك، كانت علاقة روبرت كنيدي – شقيق الرئيس والمدعي العام الأمريكي (وزير العدل) – متوترة مع هوفر[92].

ويقول جيفري جونز (Jeffreys Jones) في كتابه **«المخابرات المركزية الأمريكية والديمقراطية الأمريكية»** *(The CIA and American Democracy)* إن التحقيقات في اغتيال كنيدي أشارت بأصابع الاتهام غير المباشر إلى المخابرات المركزية الأمريكية. والغريب في الأمر أن لي هارفي أوزوالد *(Lee Harvey Oswald)* المتهم باغتيال كنيدي في مدينة دالاس، قد قتل بعد يومين من مصرع كنيدي أثناء نقله من السجن، على يد صاحب ملهى ليلي؛ مما يثير عملية استفهام حول محاولة إخفاء المؤامرة.

وتقول زوجة هارفي أوزوالد عنه إنه كان يتقن اللغة الروسية لدرجة أنها اعتقدت في أول لقاء لها معه أنه من أصول روسية، واعتقدت أنه يعمل مع أجهزة الحكومة الأمريكية مثل الاستخبارات، حيث إنه كان مجنداً في البحرية الأمريكية. والغريب في الأمر أيضاً أن هارفي سبق أن فر إلى

الاتحاد السوفيتي مدة قصيرة ثم رجع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتم التحقيق معه وأطلق سراحه، ويحتمل أنه قد أرسل عمداً للتجسس على الاتحاد السوفيتي. وإذا كان هارفي - كما يقال - يعمل مع الاستخبارات الأمريكية ويتقن الروسية وصاحب اهتمامات بالاتحاد السوفيتي، فإنه ربما يكون قد التقى مع الأجهزة المهتمة بمقاومة التجسس السوفيتي في الاستخبارات المركزية الأمريكية، وكان على رأسها آنذاك جيمس إنجلتون.

إن ترابط الأحداث وتتابعها يوحي بدور الموساد في وصول جونسون إلى منصب الرئاسة الأمريكية، باعتبار أن الدستور الأمريكي ينص على أنه في حالة موت الرئيس، يتولى نائب الرئيس رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية[93].

ولقد حظي عهد كنيدي من عام 1961 حتى اغتياله في عام 1963 بشعبية واسعة جداً داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وأدت زوجته جاكلين كنيدي دوراً مهماً في ازدياد شعبيته مما أكد احتمال فوزه في الانتخابات الأمريكية لدورة ثانية عام 1964، وهو الأمر الذي قد يبعد جونسون عن احتمال توليه الرئاسة الأمريكية في حال بقاء كنيدي، وكذلك يحيل هوفر إلى الاستقالة، ولكن اغتياله في تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 فتح أبواب الرئاسة لجونسون. وبهذا التقت أهداف جونسون وأهداف بن جوريون واللوبي اليهودي مع عناصر داخل أجهزة الاستخبارات الأمريكية[94]، فهل كان جونسون يعترف بالفضل اليهودي المتمثل في وصوله إلى الرئاسة الأمريكية، ليطلق الزمام لإسرائيل في المقابل؟

ويعزز الدور اليهودي في اغتيال كنيدي حادثة الجاسوس اليهودي جونثان بولارد (Johnathan Pollard) في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ يشير

تقرير المخابرات الأمريكية عام 1979، إلى أن إسرائيل هي[95] الدولة الثانية بعد الاتحاد السوفيتي السابق في التجسس على الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية عاملاً رئيسياً وجوهرياً في المحافظة على بقائها وحمايتها ومساعدتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وقد أكد كاسبر واينبيرجر وزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس الأسبق رونالد ريجان أن جونثان بولارد من أخطر الجواسيس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية[96]. وقد اتهمت الاستخبارات الأمريكية إسرائيل مراراً بأنها وراء بيع التقنية الأمريكية سراً للصين الشعبية، وربما أرادت إسرائيل باغتيالها كنيدي، فتح المجال لرئيس أمريكي يؤيد إسرائيل في ظل التغيرات الإقليمية وتوازن القوى المتسارع لصالح العرب وظهور المنظمات الفدائية الفلسطينية، مما دفع إسرائيل - التي تعتبر أمنها مرتبطاً بدولة عظمى صديقة لها - إلى تدبير عملية الاغتيال ليجيء جونسون، الذي كان يؤيد إسرائيل بلا حدود، وبالفعل فقد غض جونسون الطرف عن سياسة إسرائيل النووية وأيدها بشكل مطلق في سياستها وأهدافها في الشرق الأوسط.

صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

تتميز عملية صناعة القرار الأمريكي بالتعقيد لكثرة الأطراف المشاركة فيها مثل الكونجرس والبيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات المتعددة ومجلس الأمن القومي وجماعات الضغط والرأي العام ووسائل الإعلام الأمريكية، والتي تسهم بشكل أو بآخر بدورها في هذه العملية[97].

ويدور داخل هذه الأطراف صراع كبير بين بيروقراطية دوائرها، وهناك تنافس بين أجهزة الاستخبارات الأمريكية المتعددة في جمع المعلومات وتحليلها: مثل تنافس وكالة استخبارات وزارة الدفاع (DIA) مع وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ووكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA). ويوجد أيضاً صراع داخل مؤسسات صنع القرار نفسها، فمثلاً هناك صراع داخل مجلس الأمن القومي (NSC) بين التيارات الأيديولوجية المحافظة والليبرالية، وكذلك في وزارة الخارجية بين مؤيدي إسرائيل ومن يطلق عليهم المستعربين (Arabist)[98].

وتؤدي شخصية الرئيس الأمريكي دوراً مهماً في بلورة السياسة الخارجية، فالرئيس أيزنهاور كان يشارك في صناعة السياسة الخارجية وعلى إلمام واسع بها، وكان يحيط به جون فوستر دالاس وزير الخارجية وأخاه ألن دالاس مدير الاستخبارات المركزية. أما الرئيس كنيدي فقد كان يحيط به روبرت مكنمارا وزير الدفاع وأخاه روبرت كنيدي ودين راسك وزير الخارجية. بينما كان جونسون أقل اهتماماً بالسياسة الخارجية وأقل ثقافة منهما، لذلك كان يعتمد كلياً على مستشاريه بعكس الرئيس نيكسون، كما كان ريجان - لضحالة ثقافته السياسية - يعتمد على مساعديه، بل كثرت فضائح السياسة الخارجية في عهده مثل «إيران جيت» و«كونترا جيت»[99].

وحيث إن طبيعة صناعة السياسة الخارجية ذات أهمية في تفسير الدور الأمريكي في حرب حزيران/ يونيو من خلال دراسة علاقة الرئيس بمساعديه ومستشاريه في السياسة الخارجية، فقد كان جل مهندسي السياسة الخارجية والمحيطين به من اليهود ومؤيدي إسرائيل. كما كانت

علاقة الاستخبارات الأمريكية قوية مع الموساد الإسرائيلي، خاصة من خلال دور إنجلتون المؤيد لإسرائيل بشكل مطلق، ومن خلال والت روستو في مجلس الأمن القومي والذي كان على اتصال مباشر يومياً مع الرئيس جونسون.

وحتى نلقي ضوءاً على تعقد عملية اتخاذ القرار الخارجي الأمريكي، فإن ضعف ريجان قد جعل "إيران جيت" تتم بإيعاز من إسرائيل، وبتعاون الموساد الإسرائيلي مع بعض أعضاء مجلس الأمن القومي مثل أوليفر نورث (Oliver North) ورئيس مجلس الأمن القومي روبرت مكفارلين (Robert MacFarlane)، وبالتعاون مع وليم كيسي (William Casey) رئيس وكالة الاستخبارات المركزية وتم ذلك في غياب وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، مع تضليل الكونجرس، وبموافقة ضمنية من الرئيس الأمريكي ريجان[100].

وبالمقارنة بين وضع الرئيس جونسون والرئيس ريجان، فقد كانت العناصر المرتبطة بأحداث عام 1967 من وكالة الاستخبارات المركزية وبالذات جيمس إنجلتون. ويذهب الكاتبان اليهوديان مارك أرونز وجون لوفتوس في كتابهما «الحرب السرية ضد اليهود» (*The Secret war against the Jews*)، إلى أن إنجلتون كان عميلاً للموساد داخل وكالة الاستخبارات المركزية، وقد ابتزته الموساد بسبب ارتباطاته مع النازيين إبان الحرب العالمية الثانية عندما كان في إيطاليا[101].

ويأتي على قمة مستشاري جونسون، والت روستو، الذي يقدم التقرير اليومي للرئيس، وهو المعروف أيضاً بعلاقاته الحميمة بإسرائيل وتأييده المطلق لها، ولعل الاحتمال الأقرب هو التخطيط المسبق بين

الاستخبارات الأمريكية والموساد منذ فترة طويلة، وبعلم مجلس الأمن القومي وبعض العناصر في وزارة الخارجية الأمريكية مثل يوجين روستو مساعد وزير الخارجية الأمريكي. وربما يكون الرئيس قد أعطى مباركته لهذه العملية العسكرية منذ مدة، ولكن ليس بنفس التفكير والتصور الإسرائيلي لها، وهذا الرأي يتبناه أيضاً وليبر إيفلاند (W. Eveland) في كتابه «**حبال من الرمال**» *(Ropes of Sand)*.

يقول سيمون هيرش إن سمعة الموساد الإسرائيلي قوية وذات شعبية داخل دوائر وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وذهب إلى القول إنه بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، كان الرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر أكثر تصديقاً للمعلومات الواردة من الموساد الإسرائيلي عن تلك الواردة من وكالة الاستخبارات المركزية، وهذا يعكس أثر الصورة الذهنية في سلوك صانعي السياسة الخارجية الأمريكية ودور إسرائيل في تعزيز صورة تفوقها لدى النخبة السياسية الأمريكية[102].

وإذا نظرنا إلى الاتصالات الإسرائيلية أثناء الأزمة، فإننا نجد أن الوزير المفوض الإسرائيلي في واشنطن إفرايم عفرون (Ephraim Evron) كان صديقاً مقرباً جداً من الرئيس جونسون، وكان يكشف اتصالاته مع مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والاستخبارات الأمريكية؛ وهي الدوائر المهمة في صناعة القرار الأمريكي.

يقول عفرون إنه في يوم 3 حزيران/ يونيو 1967 - أي قبل الحرب بيومين - وفي الوقت الذي استعدت الولايات المتحدة الأمريكية وبمعرفة الرئيس جونسون، لاستقبال زكريا محيي الدين نائب الرئيس المصري آنذاك، الذي اتجه إلى واشنطن في هذه الفترة من أجل إيجاد حل سياسي

للأزمة، فإن عفرون كان قد اجتمع في صباح ذلك اليوم مع وزير الدفاع الأمريكي روبرت مكنمارا وطلب منه إرسال الأسلحة لإسرائيل، وكان رد فعل الوزير الأمريكي، بأن إسرائيل سوف تنتصر في الحرب دون الأسلحة الأمريكية، وهذا يعكس تفكير مكنمارا بأن الحرب قادمة لا محالة[103].

ويضيف عفرون، أنه التقى ظهر ذلك اليوم أيضاً مع دين راسك وزير الخارجية الأمريكية الذي سلمه رسالة من جونسون إلى أشكول رئيس وزراء إسرائيل، ويقول أيضاً إنه تناول العشاء في ذلك اليوم مع والت روستو، وتحدث معه مطولاً عما ستكون عليه خريطة الشرق الأوسط السياسية الجديدة بعد الحرب، ويعكس عفرون الشعور العام في الإدارة الأمريكية بالخطة الإسرائيلية، بل يؤكد علمها بها[104].

ويؤكد عفرون هذه الحقيقة بعد سنوات في مقابلة له مع وليم كوانت (William Quandt) [105]، في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، بأن حديثه مع هؤلاء الثلاثة مكنمارا وراسك ووالت روستو كان عن مستقبل المنطقة بعد الحرب، وكأن الحرب قد نشبت وانتهت وانتصرت إسرائيل وهاهم يتحدثون عن ترتيبات المنطقة بعد أن وضعت الحرب أوزارها. وهذا يؤكد أن هؤلاء كانوا على علم بنوايا إسرائيل وأنهم باركوها إن لم يشاركوا فيها، وإلا كان بإمكانهم الضغط على إسرائيل، وخصوصاً أن إسرائيل بالذات لم تتصرف بعد أزمة السويس عام 1956 إلا بالموافقة الأمريكية؛ خوفاً من تكرار موقف أيزنهاور عندما ضغط على إسرائيل للانسحاب من سيناء.

ويظهر من خلال ذلك السلوك الأمريكي في الأزمة فقد اقتنع الساسة الأمريكيون بحتمية الحرب، ومع ذلك ضللوا الطرف الآخر عن وقوعها؛ وتمثل ذلك في توجه زكريا محيي الدين إلى واشنطن لمقابلة الرئيس

جونسون سعياً لحل سلمي للأزمة، فما كان من جونسون إلا أن أرسل رسالة إلى الرئيس جمال عبدالناصر يطالبه فيها بالتريث، وخصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض أي عدوان في المنطقة. ويعلق محمود رياض وزير خارجية مصر آنذاك بقوله: «إن تلك الرسالة من جانب جونسون كانت في الواقع أكبر عملية خداع يقوم بها رئيس أمريكي على الإطلاق لصالح بلد، وضد آخر»[106].

وفي ضوء الملابسات الأمريكية، أكد آفي كوبر (Avi Kober) الباحث الإسرائيلي وأستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العبرية[107] أن إسرائيل كانت قد تلقت الضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية لشن حربها عام 1967؛ كما أن الردع الاستراتيجي الأمريكي أدى إلى سلبية السلوك السوفيتي إبان الأزمة وخوفه من التورط في الحرب، حيث اكتفى السوفييت بالدور السياسي بعيداً عن الضغط العسكري، خوفاً من تصعيد المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد علق والت روستو على توقيع الأردن معاهدة الدفاع المشترك مع مصر في 30 أيار/ مايو 1967، بقوله إنه لا يرى حلاً سياسياً للأزمة. وقد استقر على هذا اقتناع مستشار الرئيس جونسون. كما علق راسك على المعاهدة بقوله إنه ليس من عمل الولايات المتحدة الأمريكية أن تمنع أحداً من القيام بعمل ما؛ مما يعزز الحقيقة القائلة بأن الإدارة الأمريكية كانت على علم ومعرفة بالهدف الإسرائيلي قبل وقوعه[108].

ولقد أثرت إسرائيل في جونسون من خلال العلاقات الشخصية، فإضافة إلى تأثير الأخوين روستو، وأرثر جولدبرج (Arthur Goldberg) اليهودي الذي شغل منصب المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة إبان الحرب، كان جونسون على علاقة شخصية قوية بأرثر وماتيلدا كريم

(Mathilde Krim)[109] . وكانت ماتيلدا إحدى المؤيدات للحركة الصهيونية، وسبق أن تزوجت أحد أعضاء عصابة الأرجون وعملت في معهد وايزمان في إسرائيل؛ ثم انتقلت بعد طلاقها إلى الولايات المتحدة، وأقامت علاقات قوية بالرئيس جونسون وتبادلت الزيارات الشخصية معه، وكانت معه في مزرعته بولاية تكساس إبان الأزمة. وباتت ليلة الهجوم الإسرائيلي في الخامس من حزيران/ يونيو عام 1967 في البيت الأبيض وقالت: «عندما أخبرني الرئيس جونسون بأن الحرب قد بدأت أدركنا على الفور أنا وهو، من الذي بدأ الهجوم!»[110] وبالطبع هي إسرائيل، مما يؤكد معرفتهما معاً بساعة الصفر. والاحتمال الكبير - وبسبب علاقة ماتيلدا بجونسون - أن تكون إسرائيل قد استفادت منها، بأن تكون تلك الليلة ضيفة على الرئيس في البيت الأبيض، وكانت على اتصال معه أثناء الحرب حتى لا يتكرر موقف أيزنهاور عام 1956. وكانت تطالب بسلام دائم مقابل الانسحاب، وخصوصاً أنها حملت عبارات أبا إيبان نفسها الموجهة إلى جونسون بأنه «لا انسحاب دون سلام نهائي!»[111].

إن إحاطة هذا الطاقم اليهودي بالرئيس جونسون جعل قراراته تصب في مصلحة إسرائيل. ويمكن القول إنه وقع أسير علاقاته بالمسؤولين اليهود في الإدارة كما أسلفنا. إضافة إلى علاقاته الخاصة باليهود الأمريكيين، فقد كان جون روتشي (John Roche) وبن واتنبرغ (Ben Wattenberg) كاتبي خطب الرئيس، وكان رجل الأعمال اليهودي أبراهام فينبرج (Abraham Venberg) من المقربين إليه؛ وهكذا عاش الرئيس جونسون في هذا المحيط اليهودي وكان يعتبرهم عنصراً مهماً في الحضارة الغربية، بينما كانت نظرته إلى العرب سطحية وظن أنهم أصحاب جمال وتمر ونخيل، وقد وصف البلاد العربية بأنها: «أرض الإبل والنخيل القديمة»[112].

سادساً: العقيدة العسكرية الإسرائيلية

تبنت إسرائيل فلسفة الهجوم منذ إنشائها عام 1948، وأصبح الهجوم عقيدتها العسكرية؛ فقد مارست الهجوم العسكري على العرب في عامي 1948 و 1956. وكانت تعتبر عدم توافر العمق الاستراتيجي - مقارنة بالعالم العربي - يهدد أمنها الوطني ووجودها، ويعزز ذلك محدودية مواردها البشرية مقارنة بالعرب، وأن الحرب الطويلة تثقل كاهل اقتصادها، لاعتمادها على عدد كبير من قوات الاحتياط الذين يعملون في القطاعات المدنية، مما جعلها تفضل استراتيجية الهجوم المفاجئ والحرب الخاطفة وتتبناهما[113].

ويبرر الإسرائيليون تبنيهم الحرب الخاطفة بأنه ليس لهم حليف يمكن أن يثقوا به ويعتمدوا عليه، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا - وحتى الاتحاد السوفيتي - يؤيدون الدولة اليهودية ويحمونها، ولكن عدم ثقتهم في حلفائهم يوضح حقيقة النفسية (السيكولوجية) اليهودية التي لا تثق في غير اليهودي.

لقد شاركت إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، وشنت الهجوم عليها لاعتبارات سياسية واستراتيجية نوردها هنا للمقارنة بدوافع حرب عام 1967. ولقد بين موشيه ديان في كتابه عام 1966 أن دوافع حملة سيناء كانت[114]:

1. تأمين الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة وقناة السويس.
2. إزالة قواعد الفدائيين من سيناء.
3. إخراج الجيش المصري من سيناء، والذي أخذ يتمركز فيها في أعقاب

انسحاب الجيش البريطاني من قناة السويس بعد تأميمها، بل إن إسرائيل قد فكرت في شن هجوم على مصر بعد خروج الإنجليز من القناة، لأنها كانت تعتبر الوجود البريطاني يشكل منطقة حاجزة بينها وبين الجيش المصري.

ويقول تشارلز يوست (Charles Yost) السفير الأمريكي السابق والمبعوث أثناء الأزمة، بأن أهداف حملة سيناء ومبرراتها التي ذكرها ديان في مذكراته، كانت بذاتها موجودة قبل حرب 1967، بل أكثر منها. فقد كانت إسرائيل تهدف إلى تأمين حرية الملاحة؛ فمع انسحاب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ وحصار مصر لمضايق تيران ومنعها السفن الإسرائيلية من المرور عبرها، وجدت إسرائيل مبرراً لها للهجوم مثلما حدث عام 1956. كما أن استئناف الغارات الفدائية وبروز منظمات فلسطينية تتبنى استراتيجية التحرير، وظهور الشخصية الفلسطينية، وتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1966، كل ذلك اعتبرته إسرائيل تهديداً لأمنها الوطني ووجودها، فهي ضد التكتل العربي[115].

ومقارنة بظروف إسرائيل عام 1956، فإن ظروف ما قبل حرب عام 1967 كانت أشد خطورة على أمنها في تصورات قيادتها. ويؤكد هذه النقطة الاستراتيجي الأمريكي مايكل هاندل «بأن إسرائيل تريد لنفسها الأمن المطلق والأمن السيكولوجي»[116] وأنها تعاني انعدام الاثنين معاً، فالنفسية الإسرائيلية لا تشعر تاريخياً بالأمن؛ كما أنها تعتبر أي تقدم في الجانب العربي خطراً عليها.

والأمن المطلق يؤدي عادة إلى النزاع والحرب، لأنه يكون على حساب الدول المجاورة، فألمانيا كانت تبحث عن الأمن المطلق في وسط أوربا مما

أقلق الدول الأوربية المحيطة بها[117]، وكان ذلك أحد أسباب الحربين العالميتين الأولى والثانية. وكانت إسرائيل تقف ضد تغيير الميزان العسكري في المنطقة، بل ضد امتلاك العرب للأسلحة المتقدمة، رغم امتلاكها هي أسلحة الدمار الشامل "السلاح النووي". وقد كانت دائمة الشكوى للولايات المتحدة الأمريكية من تدفق السلاح السوفيتي على الدول العربية وخاصة على سوريا ومصر.

وخلال الفترة 1958 ـ 1967، ظهرت مشروعات الوحدة العربية، كما ظهر المد القومي العربي، ووصلت بعض الأحزاب القومية إلى الحكم في دول عربية، مثل حزب البعث في العراق وسوريا، وازدادت شعبية الرئيس المصري جمال عبدالناصر بسبب مواقفه القومية وخاصة المؤيدة للقضية الفلسطينية، وتحديه للولايات المتحدة الأمريكية إعلامياً؛ مما أدى إلى التأثير في الجماهير العربية، التي ثارت ضد القوى الاستعمارية وحملتها مسؤولية احتلال فلسطين وتشريد شعبها بسبب تأييدها المطلق لإسرائيل[118].

ومن جهة أخرى، اتفقت الأهداف الأمريكية مع الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية خلال فترة رئاسة جونسون، على أن بقاء الوضع القائم يهدد إسرائيل والمصالح الأمريكية. واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الرئيس جمال عبدالناصر يهدد مصالحها من خلال تدخله في السياسة الداخلية للدول المجاورة، وعلاقته مع الأردن والمملكة العربية السعودية ودوره في اليمن وأزمة عام 1958 في لبنان وأحداث العراق ما بعد عبدالكريم قاسم، وعلاقته المتوترة مع شاه إيران، وموقفه من حلف بغداد والأحلاف العسكرية في المنطقة، ودوره في قيادة دول عدم الانحياز، ومساعدة حركات التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا[119].

وبالمقابل، كانت العلاقات المصرية - السوفيتية قد توطدت بعد بناء السد العالي وزيارة الرئيس خروتشوف لمصر عام 1964، وتبني مصر الاشتراكية وتأميم المشروعات الاقتصادية، إضافة إلى العلاقات الشخصية المتوترة بين الرئيس جمال عبدالناصر والرئيس جونسون على عكس علاقات الصداقة بين الرئيس جمال عبدالناصر والرئيس كنيدي[120].

أخذ الموقف الإسرائيلي من عبدالناصر، يظهر عندما طرح أحد أعضاء حزب حيروت في الحكومة الإسرائيلية على رئيس وزرائها بن جوريون عام 1960، خطة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر، وكان رد فعل بن جوريون «لا أعتقد أنك تحل المشكلة باغتيال شخص ما»[121].

ويبرر مائير عميت الذي أصبح رئيساً للموساد فيما بعد فكرة الاغتيال بسبب قوة الرئيس جمال عبدالناصر وشعبيته في العالم العربي؛ ورغم أن الموساد لم يفكر فعلياً في الاغتيال، فإن اختفاء الرئيس جمال عبدالناصر كان من شأنه أن يحسن موقف إسرائيل، ويفكك العرب ويضعف القضية الفلسطينية[122].

ويؤكد الجنرال أود بول (Odd Bull) كبير مراقبي هيئة الأمم المتحدة للهدنة بين العرب وإسرائيل بأن حرب عام 1967 لم تكن مفاجئة، لأن إسرائيل كانت تسحب مياه نهر الأردن، وأن العرب قاموا عام 1964 بتحويل روافده. وفي نظر أود بول وقعت الحرب بهدف السيطرة على مصادر المياه التي تعتبرها إسرائيل حيوية لأمنها ولوجودها[123].

ويقول الكاتب الأمريكي كوكبرن (Cockburn) من جهة أخرى، إن الحرب دُبِّرَت من أجل تحطيم الرئيس جمال عبدالناصر وتم ذلك باتفاق

إسرائيل مع جيمس إنجلتون من الاستخبارات المركزية الأمريكية الذي كان مسؤولاً عن التنسيق مع إسرائيل[124].

ويتفق رأي كوكبرن مع ويلبر إيفلاند، الذي يؤكد أن الهدف الأمريكي كان ضرب الرئيس جمال عبدالناصر وإسقاطه عن طريق إنزال الهزيمة العسكرية به، لأن الهزيمة العسكرية تقضي عليه سياسياً أمام الجماهير العربية وتنهي دوره السياسي[125].

ويؤكد أنطوني بيرسون (Anthony Pearson) الهدف الأمريكي بقوله: إن إنجلتون كان يريد التخلص من الرئيس جمال عبدالناصر عن طريق الخطة السرية بين إسرائيل وإنجلتون، لأن الرئيس عبدالناصر كان صديقاً للاتحاد السوفيتي ويشكل تهديداً لإسرائيل وأصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي تزايدت شعبيته في العالم العربي[126].

سابعاً: التهديد الإسرائيلي ورد الفعل العربي

عكس سلوك إسرائيل في الأشهر القليلة قبل الحرب دوافعها لتأزيم الموقف وتهديد الجانب العربي، مستغلة الحرب الإعلامية العربية والمزايدات العربية، فهاجمت قرية السموع بمحافظة الخليل التي كانت تحت الحكم الأردني في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966[127]. وكانت الأوضاع متأزمة في الأردن بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية، وقد انتقد الأردن مصر لعدم مساعدتها له عندما قتلت إسرائيل في ذلك الهجوم 18 عربياً وجرحت 134 آخرين. ثم جاءت الغارة الجوية على سوريا في نيسان/ إبريل 1967 والتي أدت إلى إسقاط 6 طائرات سورية، الأمر الذي دفع سوريا أيضاً لاتهام الرئيس جمال عبدالناصر بالتقاعس وبعدم تنفيذ

اتفاقية الدفاع المشترك بينهما. وبالطبع اختارت إسرائيل سوريا - التي تمثل الجناح الراديكالي المنافس لعبدالناصر - والأردن، لإحراجه أمام الرأي العام العربي الذي يعتبره زعيماً ومنقذاً عربياً[128].

ويقول تشارلز يوست بأن ممارسات إسرائيل وسلوكها دفعا الرئيس عبدالناصر للرد عليها، لأن الإعلام العربي اتهمه بأنه يختبئ وراء قوات الطوارئ الدولية. ويظهر أن الإسرائيليين لعبوا على وتر الخلافات العربية وإثارة السيكولوجية العربية[129].

ومع توافر الظروف السياسية العربية المناسبة، حاولت إسرائيل استغلال هذا الواقع من أجل تحويله لصالحها للسيطرة على المياه والقضاء على العمل الفدائي وإيقاف تدفق السلاح على العرب، ودفعهم إلى واقع جديد للاعتراف بها، وخصوصاً أنها اقتنعت بأن جونسون لن يكرر موقف أيزنهاور عام 1956، بفرض الانسحاب عليها دون ثمن يحقق الاعتراف العربي بها.

ويظهر أن إسرائيل كانت تدفع الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف معها من خلال تقديم معلومات عن التهديدات العربية وتدفق السلاح على العرب، حيث تشير الوثائق الأمريكية، إلى أن سفيرها في واشنطن أبراهام هيرمان، قد قابل دين راسك وزير الخارجية الأمريكية في 12 أيار/ مايو 1967 ليسلمه أسراراً عن عميل سوري اعتقل في إسرائيل، بعد أن اكتشف أنه جاء بهدف قتل رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول. والأغرب في الرسالة أن موشيه بيتان، المسؤول عن شؤون الولايات المتحدة الأمريكية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، دعا السفير الأمريكي في تل أبيب فولفرت بروبور وسلمه معلومات مفادها أن العميل رجل مثقف يتحدث العبرية

بطلاقة وكان مزوداً بأجهزة اتصال محكمة، وطلب بيتان من واشنطن، أن يحافظ الأمريكيون على سرية المعلومات، ذلك لأن حكومته قررت عدم نشر أي شيء عن ذلك[130].

ويعلق موشيه زاك على هذه الوثيقة التي جاءت قبل يوم واحد من تحذير السوفييت لأنور السادات عن الحشود العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية بقوله: «بأنه ليس كل شيء معروفاً في العلاقات الإسرائيلية السورية، فالجمهور لا يعرف كافة الأحداث التي سبقت حرب الأيام الستة»[131].

وهكذا، فكما استفزت إسرائيل الجانب العربي، قامت بتضليل الإدارة الأمريكية لتحقيق أهدافها بإيجاد واقع جديد حتى تضمن التأييد الأمريكي! وكيف يكون العميل سرياً ويتم التكتم عليه وهو على هذه الخطورة ويستهدف اغتيال أشكول! علماً بأنها تعلن عن عملية فدائية بسيطة وترد عليها مباشرة.

ثامناً: الجيش الإسرائيلي وقرار الحرب

عبر إسرائيل شاحاك عن دور الجيش في إسرائيل بقوله: «إن من الممكن تعريف المجتمع اليهودي الإسرائيلي بأنه جيش له دولة وليس دولة لها جيش»[132].

أكدت النظريات السياسية من خلال دراستها للعلاقة بين المؤسسة المدنية والعسكرية على أهمية الفصل بينهما، وحسب رأي صموئيل هنتنجتون، فإن الفصل ضروري حتى لا يتدخل الجيش في الحياة المدنية، وحتى تكون المؤسسة العسكرية جيشاً محترفاً تحت إشراف السلطة المدنية.

ولكن في بعض الدول يتدخل الجيش في السياسة ويسيطر على المؤسسات المدنية وخاصة في دول العالم الثالث، حيث إن المؤسسة العسكرية أكثر تنظيماً وقوة[133].

ويربط هارولد لاسويل (Harold Lasswell) بين التهديد الخارجي وتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، حيث يرى أن المجتمعات والدول التي تواجه تحديات خارجية قوية تهدد أمنها، تكون العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمدنية قوية، وتتدخل المؤسسة العسكرية بشكل فعال في الحياة المدنية والسياسية. ويطلق على الدول التي تتعرض للتحديات الخارجية والتي يؤدي العسكر دوراً مهماً فيها أنها "دول العسكر الذين يتعاملون مع الداخل والخارج بالقوة" (Garrison State)، حيث تجعل الأهداف جميعها ثانوية مقارنة بالهدف الرئيسي وهو خوض الحرب أو الإعداد لها. فالمؤسسة العسكرية تحبذ بل تعشق استعمال القوة وهذا ما ينطبق على إسرائيل، وتتبنى المؤسسة العسكرية العنف من أجل السيطرة على التحدي الداخلي وإبعاد الخطر الخارجي أو القضاء عليه. ويذهب لاسويل بعيداً في حديثه حول هيمنة الجيش، بأن الحرب لا تكون متوقعة بل تكون مرغوبة ومحببة في ظل الهيمنة العسكرية. ومع التحديات الخارجية تكون الدولة بوليسية، وتعيش على هاجس الشك والريبة والخوف والقلق[134]، وتصبح الحياة العسكرية مجيدة ومحببة. ويعطي لاسويل أمثلة على هيمنة العسكر بعد الحرب العالمية الأولى بما حدث في اليابان وألمانيا والاتحاد السوفيتي في فترة الثلاثينيات.

وتختلف إسرائيل عن الدول الأوربية الديمقراطية التي تكون فيها المؤسسة العسكرية منفصلة عن المدنية، بل تشرف المؤسسة المدنية على العسكرية، ورغم أن إسرائيل تدعي الديمقراطية فإنها تعد "دولة جيش".

تقوم الدولة الديمقراطية في أوربا على العلمانية، ولكن إسرائيل دولة يرتبط فيها الدين بالدولة، بل هي قائمة على الادعاءات الدينية حتى في شرعيتها. ففصل المؤسسة العسكرية عن المدنية حسب المفهوم الغربي الأوربي والأمريكي غير متوافر فيها؛ إذ إن الدولة في أوربا تعد دولة مدنية بمعنى الكلمة (Civil State)، ولكن في إسرائيل لا يمكن أن نطلق عليها دولة مدنية بسبب تداخل المؤسسة العسكرية مع المدنية، بل إن المجتمع كله إما في حالة تجنيد نظامي كامل أو تجنيد احتياطي بسبب تصور الإسرائيليين بأن دولتهم مهددة من الخارج[135].

ولا يقتصر الأمر في إسرائيل على التهديد الخارجي الذي يدفع إلى تلاحم المؤسسة العسكرية مع المدنية، بل إن سيكولوجية المجتمع الإسرائيلي تعبر عن حالة الخوف النفسي ذات العمق التاريخي بسبب الدعاية الصهيونية حول محرقة اليهود (الهولوكوست) في ألمانيا. وقد خلق التركيز على هذه المحرقة من جانب الحركة الصهيونية حالة الخوف وعدم الشعور بالأمن في المجتمع الإسرائيلي، وجعلته يتبنى العنف في حياته اليومية لمعالجة الأخطار الداخلية والخارجية. تعتبر إسرائيل حالة التهديد الخارجي والقلق والخوف وسيلة لتلاحم المجتمع المتعدد الثقافات والمرتبط دينياً بأرض الميعاد.

إن تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي من حرب نظامية إلى عمليات فدائية وانتحارية خلق حالة استنفار مستمرة داخل المجتمع الإسرائيلي، وأصبح العنف والإرهاب جزءاً من حياته العملية، بل صار ذلك المجتمع يعتمد في حفظ أمنه بشكل رئيسي على الجيش النظامي أو الاحتياط أو المستوطنين.

لقد جعلت الظروف النفسية والتاريخية واستمرار النزاع العربي- الإسرائيلي من إسرائيل مجتمع جيش؛ فهناك حوالي 141 ألف جندي نظامي و504 آلاف جندي احتياط و13 ألف جندي قوات مساندة. ولقد أثر ذلك في الثقافة العامة في إسرائيل، فأصبحت الثقافة العسكرية متغلغلة داخل المؤسسة العسكرية وبين فئات الشعب، من خلال التدريب العسكري والخدمة العسكرية الإلزامية للذكور والإناث اعتباراً من سن 18 عاماً، علماً بأن الاحتياط بالنسبة إلى الذكور يمتد حتى سن 55 عاماً[136].

وتؤثر الحياة العسكرية الإسرائيلية في جميع قطاعات المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية، وتنال ميزانية الدفاع نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي تصل أحياناً 25٪، ففي عام 1975 نالت ميزانية الدفاع 48٪، وفي عام 1985 بلغت تكاليف الأمن 14٪، وفي عام 1997 – ورغم عملية السلام – بلغت 8.4٪. علماً بأن إسرائيل تصنع ثلث احتياجاتها الداخلية من الأسلحة، كما أن 25٪ من صادراتها من الأسلحة[137].

وبالإضافة إلى التأثير الاقتصادي فإن هناك ترابطاً قوياً بين المؤسستين العسكرية والسياسية؛ بل إن كثيراً من الضباط العسكريين المتقاعدين يشاركون في الحياة السياسية، وإن 20٪ منهم ممن يحملون رتبة عقيد فأعلى، دخلوا معترك الحياة السياسية في الفترة 1948-1981، ودخل عدد كبير منهم في الكنيست[138].

إن تسييس الجيش الإسرائيلي بدأ منذ عهد بن جوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل عام 1948، وأصبح الجيش يؤدي دوراً مهماً وحيوياً في القرارات السياسية المتعلقة بالأمن بواسطة قادة الجيش ورئيس الأركان والموساد والاستخبارات العسكرية (أمان). وحيث إن كل أفراد المجتمع

تفرض عليهم الخدمة العسكرية الإلزامية، فالمرأة تشارك بدور فعال في الحياة العسكرية، وتفرض عليها خدمة إلزامية في الجيش لمدة عامين بعد سن 18 سنة، وتبقى في الخدمة العسكرية الاحتياطية حتى سن 34 سنة إذا لم يكن لديها أطفال. وأخذت المرأة الإسرائيلية تخدم في المناطق العسكرية الخطرة والاستخبارات والخدمات الطبية وتقنية الأسلحة المتقدمة.

وحيث إن الأمن هو محور السياسة الإسرائيلية، وعلى حد قول بن جوريون: «إن إسرائيل ليس لها سياسة خارجية أو داخلية أو اقتصادية وإنما سياسة أمنية»[139]، وفي ضوء هذا الفهم والإدراك، فان المجتمع الإسرائيلي يمكن وصفه بأنه "مجتمع جنود بشكل جزئي" (Part Time Soldiers)؛ وهذا يعني عسكرة المجتمع الإسرائيلي. إن إسرائيل لا تفصل بين الدين والدولة، فهي دولة يهودية، ويركز النظام التعليمي على الناحية الدينية والعسكرية ويربطهما معاً، خاصة من خلال تدريس التاريخ اليهودي والهجرات التي تعرض لها اليهود عبر التاريخ، وذلك من أجل صهر المجتمع المتعدد الثقافات وتوحيد التاريخ اليهودي، وإعطاء بطولات تاريخية لليهود وتمجيد الحياة العسكرية؛ مما يجعل المجتمع يعيش حالة تعبئة عسكرية دائمة.

إن طبيعة العلاقة بين المؤسستين العسكرية والسياسية تبين التأثير الواضح للدور العسكري في عملية تبني قرار الحرب، لفرض واقع جديد يحقق الأمن الإسرائيلي، من خلال الضغط على القيادة السياسية بهدف خوض الحرب وتبني عنصر المفاجأة لتحقيق الانتصار السريع وقلب ميزان القوى لصالحها وإجهاض احتمال أي تفوق استراتيجي عربي، لأن القيادة

العسكرية تفضل الحرب الوقائية والمبادرة والهجوم لتوفير عمق ومزايا استراتيجية تحقق الأمن المطلق الذي تسعى إليه.

إن دور القادة العسكريين قوي وخاصة رئيس الأركان وقادة الجبهات؛ إذ كانت لهم الكلمة الرئيسية في المبادرة بالحرب أثناء الأزمة السياسية. فقد كان لإسحاق رابين رئيس هيئة الأركان وأهارون ياريف رئيس الاستخبارات العسكرية وحاييم بارليف ووايزمان دور حيوي في فرض رأي المؤسسة العسكرية على رئيس الوزراء ليفي أشكول.

ويتضح ذلك الدور أيضاً من مقولة اللواء متياهو (ماتي) بيليد مساعد وزير الدفاع لشؤون التسليح لرئيس الوزراء: «ماذا تنتظر الآن؟» كما هدد العسكريون بشن الحرب دون انتظار القرار السياسي[140].

وقد بادر موشيه ديان الذي عين وزيراً للدفاع قبيل الحرب بأيام، إلى شن هجوم عسكري على العرب دون تأخير. ويقول مايكل هاندل إن قادة الجيش ردوا بغضب على أشكول وأبا إيبان بقولهم: «إن الحرب ضرورية لبقاء إسرائيل، لأنه لن يساعدها أحد»[141]. وقد أيد إيجال ألون وإسحاق رابين قرار ديان بشن الحرب والضربة المفاجئة على الدول العربية: مصر والأردن وسوريا في الثاني من حزيران/ يونيو. ويقول سيمون هيرش: «إن المعلومات التي وصلت إلى البيت الأبيض أكدت احتمال قيام قادة الجيش بانقلاب عسكري إذا ما بقيت القيادة السياسية الإسرائيلية مترددة في شن الحرب»[142].

وتم تبني فلسفة إسحاق رابين الهجومية والضربة المفاجئة، من أجل إبعاد الجيوش العربية عن التجمعات السكانية الإسرائيلية وإيجاد عمق استراتيجي جديد.

وذهب إسحاق رابين بعيداً بقوله لأشكول: «إنه لا يستطيع أن يضمن السيطرة على القوات المسلحة إذا ما تأخر الأمر بشن الهجوم»؛ وهدد الجنرال أرئيل شارون بقوله: «إني لا أستطيع أن أسيطر على نفسي فضلاً عن سيطرتي على قواتي إذا لم أتلق أمراً بالتحرك، وإنني أعتبر نفسي في حل من التقيد ومسؤولاً أمام التاريخ اليهودي وحده»[143].

وهكذا نرى أن قادة الجيش هددوا بشن الهجوم العسكري دون انتظار القرار السياسي لبدء الحرب ولوحوا باحتمال تمرد الجيش على القيادة السياسية!

تاسعاً: التضليل الإعلامي والانتصار العسكري

كانت القيادة السياسية الإسرائيلية (رئيس الوزراء أشكول ووزير الخارجية أبا إيبان) حساسة من رد الفعل الدولي للهجوم الإسرائيلي؛ فعند بداية الأزمة، اقترح رئيس الوزراء إرسال سفن إلى شرم الشيخ لاستفزاز المصريين، ولدفعهم لإطلاق النار على السفن الإسرائيلية، حتى تجد إسرائيل مبرراً لها لشن الهجوم العسكري على العرب.

ولكن الجيش كان يريد حرباً خاطفة سريعة، ليحقق انتصاراً سريعاً على الجبهات العربية في ظل تعتيم إعلامي إسرائيلي، وأيقن أن إرسال السفن - حسب رأي القيادة العسكرية - سوف يحذر المصريين. وقررت القيادة تأخير البيان عن الحرب قدر المستطاع، وذلك إمعاناً في التمويه والتضليل حتى يبقى الرأي العام الدولي والعربي مضللاً ومشوشاً عن مجريات الحرب، وفرضت القيادة الإسرائيلية حظراً على تسريب المعلومات للخارج حتى يبقى الوضع غامضاً.

واعتمدت خطة التعتيم الإعلامي الإسرائيلي – كما يقول مايكل هاندل – على فرضية الفهم الإسرائيلي للسيكولوجية العربية القائمة على أن العرب لن يعترفوا في البداية بالهزيمة، وسوف يعلنون أنهم في حالة نصر مؤزر؛ مع أنهم لم ينتصروا[144].

وإن عدم اعتراف العرب بالهزيمة وعدم الإعلان الإسرائيلي عن مجريات الحرب، يجعل الوضع الدولي مشوشاً، ويعطي انطباعاً بانتصار العرب، مما يسمح بفرصة أطول لإسرائيل لتحقيق أهدافها.

والواقع أن العرب وقعوا في الفخ الإسرائيلي، لأنهم أعلنوا – كما توقعت إسرائيل – البيانات الزائفة عن الانتصارات الوهمية، برغم تحطيم إسرائيل للمطارات المصرية في الساعات الأولى من الحرب، وفوق ذلك فإن إذاعة «**صوت العرب**» والتهديدات الإعلامية التي كان يطلقها مذيعها أحمد سعيد أوحت للمستمع العربي بأن القوات المصرية دخلت منطقة النقب في جنوب فلسطين، مما أعطى انطباعاً بأن إسرائيل هي المهددة وليس العرب، بل إن الإعلام العربي خلق بلبلة بين القيادات العربية والقيادات العسكرية والقوات في ميدان المعركة. وأكدت اعترافات بعض السياسيين العرب مأساة الإعلام العربي، فيقول محمود رياض وزير الخارجية المصري إبان الحرب: «في الوقت الذي كانت الضفة الغربية قد سقطت بالكامل في يد إسرائيل، والجيش المصري قد تحطم في سيناء، وكانت هذه المعلومات تصل إلى السفارات المصرية في الخارج، فإن السفراء كانوا يسمعون نقيضها من إذاعة القاهرة»[145].

ويقول عبدالقادر حاتم وزير الإعلام المصري الأسبق والخبير الإعلامي العربي المعروف إن الإعلام العربي لم يكن بمستوى المعركة ويضيف قائلاً:

«إن موشيه ديان قال: لقد استفدنا من الإعلام العربي في تحديد ساعة الغارة على المطارات المصرية»[146]. ولقد عبر الملك حسين عاهل الأردن عن حالة العرب بقوله: «إن الإسرائيليين قد خططوا لمناوراتهم؛ وتصرفنا نحن بالضبط كما كانوا يتوقعون منا أن نتصرف»[147].

والجدير بالذكر أن تعبئة الجيش المصري قد تمت في ظل دعاية إعلامية واسعة حيث كانت القوات والمعدات العسكرية تمر في شوارع القاهرة بدلاً من سلوكها طريقاً سرياً نحو وجهتها؛ وقد استغلت إسرائيل ذلك إعلامياً لصالحها بتصوير العرب وكأنهم يريدون تدميرها وأنها تدافع عن نفسها، علماً بأن العرب لم يكونوا قد اتخذوا بعد قراراً بشن الهجوم عليها.

ولم يسمع أصدقاء العرب، مثل السوفييت ودول عدم الانحياز، في البداية إلا الانتصارات العربية الوهمية. وكانت المحطات العربية تساهم في الهزيمة بطريقة غير مباشرة وعن جهل بالإعلام الحربي وفشل في الدعاية العربية؛ مما وفر لإسرائيل وقتاً طويلاً لتحقيق أهدافها العسكرية. فالمفاجأة كانت للقوات المصرية أولاً، وكانت الجبهة الأردنية قد انتهى مصيرها في 7 حزيران/ يونيو - أي بعد يومين فقط - حيث أعلن الأردن موافقته على وقف إطلاق النار، ولكن إسرائيل كانت قد استقرت على نهر الأردن واحتلت القدس. وكانت الجبهة المصرية هادئة مع يوم 8 حزيران/ يونيو، وكان الإسرائيليون قد احتشدوا على قناة السويس؛ مما أعطى وقتاً للقوات الإسرائيلية لشن الهجوم على الجولان بعد الانتصار على الجبهتين المصرية والأردنية، فلم يتوقف إطلاق النار على جميع الجبهات إلا في 11 حزيران/ يونيو 1967.

وقد يكون الهدف الآخر من التضليل الإعلامي الإسرائيلي، هو تضليل الشريك الأمريكي أيضاً عن الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية الحقيقية من الحرب؛ فلم يكن الهدف هزيمة الجيش المصري وإسقاط الرئيس جمال عبدالناصر فقط، بل كان لها أهدافها وأطماعها في الأردن وسوريا، والتي قد تحققت بالفعل. ولقد عبر عن ذلك الحاخام العسكري موشيه جورن قائلاً: «إن الحروب الثلاث التي اندلعت بين إسرائيل والعرب خلال السنوات 1948، 1956، 1967، هي في منزلة الحروب المقدسة، فالأولى لتحرير أرض إسرائيل، والثانية لاستمرارها، أما الثالثة فقد كانت لتحقيق نبوءات أنبيائها»[148].

وبعد حرب حزيران/ يونيو 1967، وانتصار إسرائيل واحتلالها الأراضي العربية: فلسطين وسيناء والجولان، اعترف قادتها السياسيون والعسكريون بأنهم هم الذين شنوا الحرب، وأن ذريعة إبادة إسرائيل والقضاء عليها إنما هي مجرد خدعة، روجت لها الدعاية الإسرائيلية. وقال إسحاق رابين: «لا أعتقد أن عبدالناصر أراد الحرب، فالفرقتان اللتان أرسلهما إلى سيناء لمواجهتنا في 14 أيار/ مايو 1967، لم تكونا كافيتين لشن هجوم علينا وكان يعرف ذلك ونحن أيضاً»[149]. وقد أكد مناحم بيجن هذا القول عام 1982 عندما قال: «إن تجمعات الجيش المصري في سيناء لا تثبت أن عبدالناصر كان فعلاً على وشك مهاجمتنا، يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا فقد قررنا نحن أن نهاجمه»[150]. وقال عيزرا وايزمن قائد سلاح الجو الإسرائيلي آنذاك: «لم نكن معرضين لخطر الإبادة»[151]. وأكد مردخاي نبتون الوزير السابق الحقيقة نفسها بقوله: «إن كل القصة عن خطر الإبادة هي محض اختلاق قصد منها تبرير ضم أراض عربية جديدة»[152].

عاشراً: الهجوم الإسرائيلي على سفينة التجسس الأمريكية ليبرتي

عكست غارة الطائرات العسكرية الإسرائيلية على سفينة التجسس الأمريكية ليبرتي (Liberty) وإغراقها في البحر المتوسط، مدى إصرار إسرائيل على تنفيذ خطتها في حرب حزيران/ يونيو 1967، وتضليل الشريك الأمريكي عن نواياها الحقيقية. فسفينة ليبرتي كانت متخصصة في التجسس وفك الشيفرة، والتحق على ظهرها في أيار/ مايو 1967، ضابط جديد من ضباط وكالة الأمن القومي الأمريكي وهو أحد الخبراء في الشيفرة الإسرائيلية ويدعى آلان بلو[153].

وكانت إسرائيل قد واصلت تقدمها لإحكام سيطرتها على الجبهتين المصرية والأردنية. ورغم توقف القتال على الجبهة الأردنية بعد يومين من بداية الحرب كما أشرنا، فإن الجبهة المصرية وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية يوم 8 حزيران/ يونيو، وقامت إسرائيل بالهجوم على تلك السفينة في اليوم نفسه بشكل متعمد وهي على معرفة دقيقة بهويتها. ويبدو أن الخطة الأمريكية ـ الإسرائيلية حول سوريا لم تكن دقيقة أو محددة؛ أي إلى أي مدى يمكن للقوات الإسرائيلية أن تتقدم، وذلك في نظر الرئيس جونسون على الأقل؛ فعندما تم الهجوم على جبهة الجولان قال جونسون: «لم نعد نعرف حدود أهداف إسرائيل حول سوريا»[154].

ويبدو أن القيادة الإسرائيلية نفسها اختلفت حول أهدافها في سوريا وعبر عن ذلك موشيه ماعوز الأستاذ في الجامعة العبرية، بقوله: طالبت الحكومة ورئيس هيئة الأركان وكيبوتسات الجليل، بأن يجتاح الجيش هضبة الجولان، في الوقت الذي أشارت المعلومات إلى أن الولايات

المتحدة الأمريكية لم تمانع في هذا[155]. ويضيف ماعوز قائلاً: «إن موشيه ديان بعد هزيمة الجيش المصري، أمر قواته باحتلال مرتفعات الجولان وكانت هذه العملية سهلة بسبب عدم جاهزية الجيش السوري لمعركة كهذه»[156]. ويشير ماعوز إلى اختلاف وجهات النظر في القيادة الإسرائيلية حول مدى تقدم قواتها، بسبب التهديدات السوفيتية والضغط الأمريكي، حيث قطعت موسكو علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في 8 حزيران/ يونيو. ويبدو أن تهديد الجيش الإسرائيلي لدمشق قد أحرج الولايات المتحدة الأمريكية التي أيدت احتلال الجولان وخشيت من الأبعاد السياسية التي قد تترتب على تمادي إسرائيل في احتلالها أراض أبعد من الجولان، لأن بعض القيادات الإسرائيلية طالبت باحتلال جبل العرب (الدروز)، حتى أن إيجال ألون اقترح احتلال جبل العرب، الذي يبعد ستين ميلاً عن دمشق وإقامة دولة درزية. يقول ماعوز: «بسقوط القنيطرة أصبحت الطريق نحو دمشق ممهدة، ولكن إسرائيل امتنعت عن التقدم نحو العاصمة السورية - كما قال الجنرال ديفيد أليعازر قائد المنطقة الشمالية - بسبب الضغط الأمريكي والتهديدات السوفيتية»[157].

وفي رأينا أنه لم يكن هنالك اختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حول احتلال الجولان، ولكن يبدو أن الاختلاف ثار حول التقدم الإسرائيلي إلى ما وراء الجولان؛ لذا تم تدبير الهجوم على ليبرتي لتضليل الولايات المتحدة الأمريكية عن سير العمليات على الجبهة السورية.

وقد أدت الغارة إلى مقتل 34 بحاراً أمريكياً وإصابة 171 آخرين بجراح وإغراق السفينة، وادعت إسرائيل بأن الحادث غير متعمد، إلا أن تقارير الحكومة الأمريكية أكدت أن الحقيقة عكس ذلك. وفي تقرير كشف

النقاب عنه عام 1985 لمجلس استخبارات السياسة الخارجية، أكد عضو المجلس كلارك كليفورد (Clark Clifford) أن الهجوم على ليبرتي كان متعمداً 100٪، وأن الرئيس جونسون كان مؤمناً بأن الحادثة متعمدة وأن الهجوم استمر 72 دقيقة كانت كافية لمعرفة هوية السفينة، فقد كانت إسرائيل تريد محو كل أثر للسفينة، حتى لا تستطيع الإدارة الأمريكية معرفة مدى تقدم القوات الإسرائيلية على الجبهات العربية[(158)].

ويؤكد ويلبر إيفلاند بأن الاتفاق كان قد تم بين إنجلتون والإسرائيليين على إسقاط الرئيس جمال عبدالناصر أولاً، ولم تكن سوريا ضمن أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، فجاء الهجوم على سوريا بعد الضفة الغربية وغزة وسيناء، واستمر حتى يوم 10 حزيران/ يونيو، بعد الضغط السوفيتي بوقف إطلاق النار الذي تم في 11 حزيران/ يونيو على جميع الجبهات[(159)].

وحسب المصادر الأمريكية واعتراف إسرائيل نفسها، فإن موشيه ديان هو الذي أمر بإغراق السفينة ليبرتي، وهو الذي أمر باحتلال الجولان بعد تحطيم القوة المصرية – الخطر الرئيسي – واحتل سيناء وحقق ضم الضفة الغربية؛ ثم جاء الهدف الثالث في الخطة الإسرائيلية وهو ضم الجولان[(160)].

ويشير جيمس أنيس (James Ennes) الذي كان أحد البحارة الناجين على ظهر السفينة، والذي أصدر كتاباً عن الحادثة، إلى أن الهجوم على ليبرتي هو الوحيد في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الذي لم يحقق الكونجرس فيه؛ وتم طي الملفات الأمريكية حوله مما يعكس تواطؤ إدارة جونسون في تعمد عدم كشف الحقيقة، والتستر على الجريمة الإسرائيلية التي أودت بأرواح الأمريكيين لإخفاء الحقيقة عن الرأي العام الأمريكي[(161)].

إن تحقيقات جيمس أنيس حول إخفاء الإدارة الأمريكية لملفات ليبرتي وعدم إطلاع الكونجرس عليها وعدم التحقيق فيها لتفادي التورط الأمريكي في الحرب، يمكن أن تكشف عن دورها الرئيسي في حرب عام 1967، وهو ما أكده أيضاً إيفلاند، حيث قال إن الساسة الأمريكيين متورطون سراً في الحرب، وإن جيمس إنجلتون كان المحور الرئيسي فيها ممثلاً للدور الأمريكي، بعيداً عن وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع الأمريكية، وباتصال إنجلتون شخصياً مع الرئيس الأمريكي جونسون والموساد واجتماعاته مع القادة العسكريين الإسرائيليين[162].

فالولايات المتحدة الأمريكية استهدفت مصر والرئيس جمال عبدالناصر بصورة خاصة، وكانت إسرائيل تفكر في أحلامها التوسعية في الجولان قبل أعوام من الحرب، وتجسدت استراتيجيتها في ابتلاع الضفة الغربية والقدس وتحطيم الجيش المصري وإسقاط الرئيس جمال عبدالناصر.

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة من خلال تحليلها للأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية، والتطورات المحلية والإقليمية والدولية، في ظل الصراعات العربية القائمة آنذاك، وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بحرب فيتنام، والتغيرات السياسية في القيادة السوفيتية، إلى أن إسرائيل وجدت في كل تلك العوامل فرصة سانحة لتغيير الواقع وتحقيق أهدافها التوسعية.

وانحازت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي ليندون جونسون لإسرائيل على المستوى الشخصي والسياسي، وضد الرئيس جمال عبدالناصر، باعتباره يهدد مصالحها. واستغلت إسرائيل

بيروقراطية صناعة القرار الأمريكي وتعقيداته، فاستطاعت من خلال علاقتها القوية مع ذوي النفوذ في الاستخبارات الأمريكية - وخاصة جيمس إنجلتون - أن تهندس حرب حزيران/ يونيو 1967 تحت ذريعة إطاحة الرئيس جمال عبدالناصر لإبعاد خطره عن أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وفي الوقت الذي أرادت فيه إسرائيل تحقيق أهدافها الاستراتيجية التي لم تتفق أحياناً مع الأهداف الأمريكية، وتوريط الولايات المتحدة الأمريكية معها لضمان دعمها، فإنها وعت درس أزمة عام 1956 بألا تتصرف إلا بعد أخذ التأييد الأمريكي في حروبها مع العرب.

وكانت إدارة أيزنهاور قد تعرضت لنقد شديد بسبب إجبارها إسرائيل على الانسحاب من سيناء عام 1957؛ وكان جونسون على رأس المعارضين لأيزنهاور بفرض عقوبات على إسرائيل، حيث رأت بعض الأوساط الأمريكية استغلال الحرب لفرض تسوية سياسية بين العرب وإسرائيل. وعزز جدلية هذا التيار سلوك الرئيس جمال عبدالناصر بعد أزمة السويس حيث انتهج سياسة عدم الانحياز وهاجم حلف بغداد وأصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وأيد حركات التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا. وكان هذا السلوك السياسي قد أقلق إدارة أيزنهاور عندما اعتبر جون فوستر دالاس أن سياسة عدم الانحياز «سياسة لا أخلاقية»[163]. وعندما جاء جونسون إلى سدة الحكم اتخذ مواقف مساندة لإسرائيل وضد مصر والرئيس جمال عبدالناصر، باعتباره يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

أكد سلوك إسرائيل بعد حرب عام 1967 الدور الأمريكي، فرغم معرفة الاستخبارات الإسرائيلية بتوقيت الهجوم المصري ـ السوري عام 1973، فإنها لم تبدأ الحرب على عكس عادتها بسبب الضغط الأمريكي[164]. كما أن إسرائيل حصلت على الموافقة الأمريكية عام 1982 لدخول جنوب لبنان، ولكنها تمادت في تحقيق أهدافها مخالفة الخطة المرسومة مع حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية واقتحمت بيروت[165].

وإذا كانت إسرائيل وراء توريط إدارة الرئيس ريجان في فضيحة إيران جيت التي بدأ الإعداد لها في مكتب رئيس الوزراء شمعون بيريز، ثم عرضت على بعض المسؤولين الأمريكيين من المخابرات ومجلس الأمن القومي، بعيداً عن وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين، فإن هذا يعكس مدى استغلال إسرائيل لواشنطن من خلال خبرتها في صناعة القرار الأمريكي، ومن توافر المعلومات الكافية لدى تل أبيب عن الصراع بين المؤسسات الأمريكية والإفادة من ذلك لصالحها.

ولذا، فإن الدور الأمريكي في حرب عام 1967 كان رئيسياً، ولم تكن إسرائيل لتشن الحرب لولا تأييد واشنطن، وإن الحرب لم تنشب بسبب التحذير السوفيتي ولا الحشود العسكرية العربية في سيناء، وإنما بسبب نية القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية لشن الحرب بعد أن هيَّأت الظروف المناسبة لها باستفزازها للعرب، وبمعرفتها للسيكولوجية العربية ورد فعلها، فكانت الحرب خطة استراتيجية إسرائيلية ـ أمريكية معدة، وجرى تنفيذها في الزمان والمكان المناسبين.

وإذا كانت الدول العربية قد دخلت معركة السلام مع إسرائيل بعد معركة السلاح، فإن الأخيرة قد وطدت علاقاتها مع الولايات المتحدة

الأمريكية وتغلغلت في مؤسساتها الرسمية ووسائل إعلامها، لدرجة أن اليهود في عهد الرئيس بيل كلنتون احتلوا المناصب الرئيسية التي تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية والاستراتيجية الأمريكيتين.

ورغم أن اليهود لا يشكلون إلا 3٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أصبحوا مؤثرين كما لو كانوا يشكلون الأغلبية المطلقة صاحبة الهيمنة على القرار السياسي والعلاقات الخارجية الأمريكية وخاصة في الشرق الأوسط. ففي ولاية الرئيس كلنتون الثانية، تولت إدارة الشؤون الخارجية شخصية يهودية وهي مادلين أولبرايت، وتولى صموئيل بيرجر منصب مستشار الأمن القومي، وتولى وليم كوهين منصب وزير الدفاع، وأصبح منسق عملية السلام دينس روس، وأغلبهم يهود. ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية يعين كارل دويتش مديراً للاستخبارات الأمريكية وهو من اليهود، وكان مستشار الأمن القومي في ولاية كلنتون الأولى أنتوني ليك يهودياً أيضاً.

وفي ظل هذه الأوضاع، ستبقى إسرائيل حليفاً مهماً ورئيسياً للولايات المتحدة الأمريكية، وسوف تهيمن تل أبيب على المنطقة، ولن تألو جهداً من أجل إجهاض أي عملية من شأنها أن تقلب ميزان القوى أو أي محاولة وحدوية عربية أو إسلامية في المستقبل القريب. إن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على حرمان الدول العربية والإسلامية من امتلاك الأسلحة الاستراتيجية وتزويد إسرائيل بها لدليل على التحالف الإسرائيلي ـ الأمريكي ضد العالم العربي والإسلامي بغرض فرض التبعية على العرب والمسلمين.

الهوامش

1. انظر:

A. M. Lilienthal, *The Zionist Connection, What Price Peace?* (Dodd N. J.: Mead and Company, 1978), 557.

2. انظر:

A. McInerney, "Prospect Theory and Soviet Policy Towards Syria, 1966-1967" *Political Psychology*, vol. 13, no. 2, (Spring 1992): 282-285.

وانظر أيضاً:

Richard Parker, "The June War: Whose Conspiracy?" *Journal of Palestine Studies*, vol. xxi, no. 4 (Summer 1992): 5-21.

وانظر أيضاً:

Richard Parker, *The Politics of Miscalculation in the Middle East* (Indianapolis: Indiana University Press, 1993).

وانظر أيضاً:

Richard Parker (ed), *The Six Day War: a Retrospective* (Gainesville: University Press of Florida, 1996).

وانظر أيضاً:

Richard Parker, "USAF in the Sinai in the 1967 War: Fact or Fiction?" *Journal of Palestine Studies*, vol. xxxii, no. 1 (Autumn 1997): 67-75.

وانظر أيضاً:

A. George, (ed), *Avoiding War: Problems of Crisis Management* (Boulder: Westview Press, 1991).

وانظر أيضاً:

J. C. Stein, and Raymond Janter, *Rational Decision Making: Israel's*

Security Choices, 1967 (Columbus, OH: Ohio State University Press, 1980).

وانظر أيضاً:

Ben D. Mor, "Nasser's Decision-Making in the 1967 Middle East Crisis: a Rational Choice Explanation," *Journal of Peace Research*, vol. 28, no. 4 (November 1991): 359-375.

وانظر أيضاً:

Norman Finkelstein, *Image and Reality of the Israel - Palestine Conflict* (London: Verso, 1995).

وانظر أيضاً:

Kathleen Christison, "US Policy and the Palestinians, 1948-88," *Journal of Palestine Studies*, vol. xxvii, no. 3 (Spring 1998): 20-34.

وانظر أيضاً:

جيرمي سالت، «الخامس من حزيران/ يونيو 1967: وجهة نظر استرجاعية» مجلة **المستقبل العربي**، عدد 232 (بيروت، حزيران/ يونيو 1998)، ص30 و57. وسمير مطاوع، **الأردن في حرب** 1967 (عمان: عميرة للنشر والتوزيع، 1988).

3. محمد حسنين هيكل، **الانفجار** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990) ص 445 و447.

4. حسين أحمد أمين «في الذكرى الثلاثين لحرب حزيران/ يونيو: ذكريات وتقويم» صحيفة **الحياة** (لندن، 2/ 6/ 1997)، ص 18. وكان حسين أمين يعمل سكرتيراً ثانياً بالسفارة المصرية بموسكو، وكان في المطار لاستقبال السادات الذي أمره بنقل التحذير السوفيتي فوراً للقاهرة.

5. انظر:

Alexei Vassiliev, *Russian Policy in the Middle East* (Reading, UK: Ithaca Press, 1993), 66-68.

6. حول نظرة السوفييت لليهود كجبناء وليسوا رجال حرب، انظر:

Alexei Vassiliev, op. cit., 66 ويؤكد هذه الرواية أيضاً بعبارة أخرى:

I. Black, B. Morris, *Israel's Secret Wars* (London: Future Publications, 1991), 214.

7. Alexei Vassiliev, op. cit.

8. Ibid., 71.

9. I. Black, B. Morris, op. cit., 212.

10. Ibid, 206-238.

11. انظر:

N. West, *Games of Intelligence* (London: Weidenfeld of Nicolson, 1989), 175-176.

وانظر أيضاً: حول تفاصيل التجسس السوفيتي في إسرائيل، أيسر هرئيل، **منجل في النجمة السداسية: أضواء على أعمال التجسس السوفيتية في إسرائيل**، ترجمة بدر عقيلي (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1989).

12. محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص445– 447. وكذلك ملفات محاضر الجلسات الإسرائيلية أثناء حرب 1967، في صحيفة **يديعوت أحرونوت** مترجمة في صحيفة **القدس العربي** (لندن، 5 حزيران/ يونيو 1997)، ص 7.

13. أمين هويدي، «ثلاثون عاماً على حرب حزيران/ يونيو 1967»، صحيفة **الحياة** (لندن، 7 حزيران/ يونيو 1997)، ص 14.

14. غازي أبو حقل، «الخامس من حزيران/ يونيو: التورط السوفيتي»، صحيفة **المحرر**، العدد 97، (لندن، 9ـ15 تموز/ يوليو 1997)، ص 14. انظر أيضاً:

Anthony Pearson, *Conspiracy of Silence* (London: Quarter Books, 1978).

15. Alexei Vassiliev, op. cit., 66-68.

16. انظر:

C. Yost, "The Arab - Israeli War: How it Began," *Foreign Affairs*, vol. 46, no. 2 (January 1968): 304-320, 309.

17. صحيفة **يديعوت أحرونوت** (28 أيار/ مايو 1997) والترجمة في صحيفة **القدس العربي** (لندن، 29 أيار/ مايو 1997)، ص 7.

18. انظر: مقال سيفر فلوتسكر في صحيفة **يديعوت أحرونوت** مترجم في صحيفة **القدس العربي** (لندن، 29 أيار/ مايو 1997)، ص 7.

19. انظر:

Rami Ginat, "Soviet Policy towards the Arab World, 1945-1948," *Middle Eastern Studies*, vol. 32, no. 4 (October 1996): 321-335.

وحول سياسة السوفييت في العالم الثالث انظر:

J. Dunbabin, *The Cold War, the Great Powers and their Allies* (London: Longman, 1994), 7.

20. Alexei Vassiliev, op. cit., 102.

21. شلومو نكديمون، «محاضر جلسات الحكومة الإسرائيلية قبل وأثناء اندلاع حرب يونيو»، صحيفة **يديعوت أحرونوت**، ترجمت في صحيفة **القدس العربي** (لندن، 5 حزيران/ يونيو 1997)، ص 7.

22. انظر:

M. Brecher, *Decisions in Israel's Foreign Policy* (Oxford: Oxford University Press, 1974), 320-321, 322.

23. Alexei Vassiliev, op. cit., 66-68.

24. انظر مقابلة موشيه ديان مع صحيفة **يديعوت أحرونوت** (22 تشرين الثاني/ نوفمبر

1976) والتي نشرت بعد واحد وعشرين عاماً في الصحيفة ذاتها في ملحق العيد بتاريخ 27 نيسان/ إبريل 1997، ص 2-7. وكان قد أجرى المقابلة رامي طال، بعد أن حصل على موافقة ابنة ديان، ياعيل ديان، وقد نشرت الترجمة العربية في صحيفة **القدس العربي** (لندن، 28 نيسان/ إبريل 1997)، ص 7. ونشرت الترجمة أيضاً في مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد 31، (بيروت، صيف 1997)، ص 160 و172.

25. إبراهيم عبد الكريم، «جذور المسألة الحدودية، السابقة على نشأة إسرائيل، في النزاع السوري الإسرائيلي»، صحيفة **الحياة** (لندن، 3 أيلول/ سبتمبر 1995)، ص 13. وليد الخالدي، «الصهيونية في مائة عام»، صحيفة **الحياة** (لندن، 9 أيلول/ سبتمبر 1997)، ص 18. انظر أيضاً:

P. Stett, "Middle East Water and Regional Relation: Review Article," *The Journal of Conflict Studies*, vol. xv, no. 2 (Fall 1995): 150-153.

26. صلاح العقاد، «الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام 1956»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 38 (القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر 1974)، ص 35، 37، 48.

هيثم كيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948-1988** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 191-192.

27. هيثم كيلاني، المرجع السابق.

28. المرجع السابق.

29. المرجع السابق.

30. شلومو نكديمون، مرجع سابق، ص 7.

31. المرجع السابق.

32. باتريك سيل، «الأسطورة الإسرائيلية حول الجولان»، صحيفة **الحياة** (لندن، 1 تموز/ يوليو 1997) ص 18.

33. المرجع السابق.

34. انظر:

M. Handel, "Crisis and Surprise in Three Arab-Israeli Wars," in K. Knorr and P. Morgan, (eds), *Strategic Military Surprise* (London: Transaction Books, 1984), 132.

35. محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 649.

36. انظر:

G. Rowley, "Developing Perspectives Upon the Areal Extent of Israel: an Outline Evaluation," *Geo Journal* vol. 19, no. 2 (Spring 1989): 99-111, 109.

وقد شاهد الباحث هذه العملة النقدية الإسرائيلية والخريطة التي عليها.

37. انظر:

Yoav Ben - Horin, Barry Posen, *Israel's Strategic Doctrine*, R-2845-NA, (Rand Corporation, 1981), 18-19; M. Handel, op. cit. 111-146.

38. هيثم كيلاني، مرجع سابق، ص 233-234.

39. المرجع السابق، ص 264-265.

40. انظر:

S. Rosen, ***Military Geography and the Military Balance in the Arab-Israel Conflict*** (Jerusalem: The Hebrew University, 1977), 11.

41. هيثم كيلاني، مرجع سابق، ص 314.

42. S. Rosen, op. cit., 14.

43. حول تصريحات القيادة الإسرائيلية باحتلال دمشق انظر: كاليفورد رايت، **حقائق**

وأباطيل في الصراع العربي الإسرائيلي، ترجمة عبدالله عريقات وعبدالله عياد، (عمّان: دار الناصر للنشر، 1992)، ص 122.

44. انظر:

S. Bailey, *Four Arab-Israeli Wars and the Peace Process* (London: The Macmillan Press Ltd., 1990), 189-190.

45. موشيه ماعوز، **سوريا وإسرائيل: من الحرب إلى صناعة السلام**، ترجمة لينا وهيب (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998)، ص 95.

46. هيثم كيلاني، مرجع سابق، ص 222ـ223.

47. وليد الخالدي، مرجع سابق، الحلقة الثامنة، (13 أيلول/ سبتمبر 1997)، ص 18.
وانظر أيضاً: C. Yost, op. cit., 309.

48. انظر:

M. Kerr, *The Arab Cold War*, 3rd ed., (Oxford University Press, 1971).
A. Taylor, *The Arab Balance of Power* (N.Y. Syracuse University Press, 1982).

49. وليد الخالدي، مرجع سابق، الحلقة الثامنة. انظر أيضاً: A. Taylor, Ibid., 42.

50. حول دور إيران في حرب اليمن انظر:

Sohrab Sobhani, *The Pragmatic Entente: Israeli - Iranian Relations, 1948-1988* (New York: Praeger, 1989), 43-46.

كان شاه إيران على علاقات جيدة مع الأردن والمملكة العربية السعودية، وقد تدخلت القوات الإيرانية في إخماد ثورة ظفار في سلطنة عُمان. كما أن إسرائيل تدخلت هي الأخرى بأسلوب غير مباشر في حرب اليمن وزودت قوات الإمام البدر بالأسلحة عن طريق إيران. وقد أكد شارون التدخل الإسرائيلي، انظر مقابلة ناحوم برنياع ويارون لندن مع أريئيل شارون في صحيفة **يديعوت أحرنوت** (30 أيار/ مايو 1997)، وترجمت المقابلة في صحيفة **القدس العربي** (لندن، 31

أيار/ مايو - 1 حزيران/ يونيو 1997)، ص 7. ويقول شارون في المقابلة: «في السابق كان عندنا شعور بأننا دولة ذات جناحين لذا كنا نحن من ساعد الأكراد في تمردهم ونحن الذين أرسلنا السلاح لليمنيين الذي قاتلوا عبدالناصر ونحن الذين ساعدنا الثوار المسيحيين في جنوب السودان».

وانظر أيضاً: محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الجزء الثاني، عواصف الحرب عواصف السلام** (القاهرة: دار الشروق 1996)، ص 128 - 134.

51. محمد حسنين هيكل، **الانفجار**، مرجع سابق. انظر أيضاً: وليد الخالدي، مرجع سابق، الحلقة الثامنة، ص 18.

52. انظر:

Eliezer Be'eri, "The Waning of The Military Coup in Arab Politics," *Middle Eastern Studies*, vol. 18, no. 1, (January 1982): 69-80.

53. انظر:

Patrick Seale, *Asad: The Struggle For the Middle East* (Los Angeles: University of California Press, 1988), 115.

54. Ibid., 114.

55. محمود رياض، **مذكرات محمود رياض 1948 - 1978: البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط**، الطبعة الثانية (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985)، ص 78 - 79.

يقول رياض في ص 95: «وقد تحدث جمال عبدالناصر عن الأخطاء التي أدت إلى الهزيمة في اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي يومي 3 و4 آب/ أغسطس 1967، وقام بنقد ذاتي شديد وخاصة بالنسبة إلى النظام القائم... وانتهى إلى القول بأن النظام المطلق القائم على الحزب الواحد قد فشل... وأكد أن استمرار النظام الحالي سيقودنا إلى طريق مجهول مظلم ولن نعلم من سيستلم السلطة من بعدنا».

56. حول تقرير والت روستو مستشار الأمن القومي إلى جونسون في 25 أيار/ مايو 1967، وتقرير المخابرات المركزية الأمريكية، انظر:

H. Brands, The Wages of Globalism: *Lyndon Johnson and the Limits of American Power* (Oxford University Press, 1995), 196.

وقد اعتمد براندز على أوراق جونسون التي تم الكشف عنها مؤخراً.

57. Ibid., 196.

58. Ibid., 199.

59. Ibid., Chapter 17.

60. محمد حسنين هيكل، **الانفجار**، مرجع سابق، ص 77-78.

61. Alexei Vassiliev, op. cit., 66-68.

62. حول تفصيل هذه الوثيقة انظر: صحيفة **الرأي** الأردنية (عمّان، 7 كانون الثاني/ يناير 1996)، ص 17. وقد ذكر أنتوني ناتنج في كتابه عن عبدالناصر شيئاً من ذلك مفاده أن عبدالناصر قد تلقى معلومات عام 1966، تشير إلى أن البريطانيين كانوا يخططون لعمل عسكري في الشرق الأوسط بالاشتراك مع القوات الجوية الأمريكية والأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط. انظر:

Anthony Nutting, *Nasser* (London: Constable, 1972), 370, 390.

63. صحيفة **الرأي** الأردنية، المرجع السابق.

64. انظر:

Kathleen Christison, op. cit., 20-35; W. Strivers, *America's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East* (New York, N.Y. : ST. Martin's, 1986), 35-44.

65. انظر: W. Strivers, Ibid., 38.

66. Ibid, 40-43.

67. Ibid.

68. محمد حسنين هيكل، **الانفجار**، مرجع سابق، ص114.

69. H. Brands, op. cit., 187.

70. انظر:

D. Neff, *Warriors for Jerusalem: The Six Days That Changed the Middle East* (New York: Amana Books, 1984), 24-32.

71. انظر:

W. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967* (Washington: Brooking Institute, 1993), 58-62.

72. انظر:

David Humphrey, "NSC Meetings during the Johnson Presidency," *Diplomatic History*, vol. 18, no. 1 (Winter, 1994): 29-65.

وحول جيمس إنجلتون، انظر:

J. Ranelagh, *The Agency: The Rise and Decline of the CIA* (New York: A Touchstone Book, 1987), 286; 570-71.

وانظر أيضاً:

W. Quandt, "Lyndon Johnson and the June 1967 War: What Color was the Light?" *The Middle East Journal*, vol. 46, no. 2 (Spring 1992): 198-228.

73. A. McInerney, op. cit.

74. انظر:

S. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan* (Chicago: Chicago University Press, 1985), 123-124.

75. انظر:

M. Palmer, *Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf 1833-1992* (New York: Free Press, 1992), 82.

76. انظر:

S. Hersh, *The Samson Option: Israel, America and the Bomb* (London: Faber and Faber, 1993), 161.

77. Ibid.

78. Ibid.

79. Ibid, 168.

80. انظر:

W. Quandt, "Lyndon Johnson and the June 1967 War: What Color Was the Light?" op. cit.: 198-228.

81. انظر:

Camille Mansour, *Beyond Alliance: Israel in US Foreign Policy* (New York: Columbia University Press, 1994), 81-82.

82. انظر:

Ibid., 25-62; W. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967*, op. cit., 198-228.

83. S. Hersh, op. cit., 124.

وحول تزويد كنيدي إسرائيل بالأسلحة انظر:

Camille Mansour, op. cit., 81-82.

84. Ibid.

85. Ibid.

86. Ibid.

87. Ibid.

88. Ibid.

وانظر أيضاً:

Avner Cohen, "Stumbling Opacity: The United States, Israel and the Atom, 1960-63," *Security Studies*, vol. 4, no. 2 (Winter 1994/95): 195-241.

وانظر أيضاً: تقرير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية حول استقالة بن جوريون في:

Stephen Green, *Taking Sides: American's Secret Relations with Militant Israel 1948-1967* (London: Faber and Faber, 1984), Appendix, 302-313.

89. S. Hersh, op. cit., 38-45; W. Strivers, op. cit., 92-128.

ويقول سيمون هيرش: «لم يعلم جونسون بأزمة كوبا إلا قبيل إعلان الرئيس كنيدي عنها للرأي العام الأمريكي بساعات قليلة مما أزعجه لدرجة أنه هدد بأن يقف ضد سياسة الرئيس في معالجة الأزمة في مجلس الشيوخ، ولكن جونسون لما علم أن كنيدي كان قد أخذ موافقة مجلس الشيوخ على سياسته أذعن لتلك السياسة»، انظر: S. Hersh, op. cit., 126.

وحول علاقة جونسون مع الرئيس جون كنيدي وأخيه روبرت كنيدي انظر:

Jeff Shesol, *Mutual Contempt: Lyndon Johnson, Robert Kennedy, and the Feud that Defined a Decade* (New York: Norton, 1997).

90. انظر:

"High-Level Panic Over New Kennedy Assassination Facts," *Spotlight* (July 27, 1998), 16-18.

Michael Collins Piper, *Final Judgment: The Missing Link in the JFK Assassination Conspiracy* (Washington, DC: The Center for Historical Review, 1998).

انظر: سليم نصار «30 عاماً على حرب حزيران/ يونيو»، صحيفة **الحياة** (لندن، 14 حزيران/ يونيو 1997)، ص 17.

D. Neff, op. cit.

ومحمد حسنين هيكل، **الانفجار**، مرجع سابق.

وانظر أيضاً: حول علاقة جونسون مع كنيدي. S. Hersh, op. cit., 126.

91. صحيفة **القدس العربي** (لندن، 25 آب/ أغسطس 1997)، ص 4.

92. حول علاقة مكتب التحقيقات الفيدرالي وكنيدي، انظر:

Mark North, *Act of Treason: The Role of J. Edgar Hoover in the Assassination of President Kennedy* (New York: Carool and Graft 1991). Robert Groden; *Harrison E. Livingstone, High Treason: The Assassination of President Kennedy and the New Evidence of Conspiracy* (New York: Berkley Publication, 1990).

وحول علاقة إدارة هوفر لمكتب التحقيقات الفيدرالي وعلاقته مع جونسون وكنيدي انظر: التحقيق الخاص عن هوفر في مجلة:

Time (December 22, 1977): 30-37.

ويذكر التحقيق أن الأخوين كنيدي قد سربا نيتهم حول إحالة هوفر إلى التقاعد إذا فاز كنيدي في انتخابات عام 1964؛ ويشير التحقيق إلى أنه: «إذا تم انتخاب جاك [يقصد جون كنيدي] مرة أخرى، فإنهم [يقصد الأخوين كنيدي] سوف يحيلون هوفر إلى التقاعد، لأنه يكون قد أكمل السبعين من عمره مع الأول من كانون الثاني/ يناير 1965».

ويذكر تقرير المجلة أن جونسون أراد إحالة هوفر إلى التقاعد في عام 1967 وعندما أرسل أحد كبار موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي المقربين لجونسون، لم يستطع أن يبلغ هوفر بالقرار، وأخيراً تراجع جونسون عن قراره. ويذكر التقرير

أن هوفر كان مقرباً قبل ذلك من جونسون عندما كان نائباً للرئيس لدرجة أنه كان يتجسس لجونسون على الرئيس كنيدي وأخيه روبرت؛ ويورد التقرير ما يلي:

«كان ل. ب. ج [جونسون] شديد الخوف من آل كنيدي لدرجة أنه، عندما هاجمته صحيفة **واشنطن ستار** في مقالها الافتتاحي، طلب من هوفر أن يتحقق من أن يكون أحد أفراد أسرة كنيدي قد دفع مالاً للصحيفة، ولما كان لمكتب التحقيقات الفيدرالي نفسه أعداء كثيرون من الصحف المنتقدة لهوفر، فقد شعر المدير بالتعاطف مع هذه الدعاوى».

93. انظر:

R. Jeffreys-Jones, *CIA and American Democracy* (New Haven: Yale University Press, 1989), 138-142.

وحول قصة قاتل كنيدي لي هارفي أوزوالد وحياته، انظر:

Undercover (Monthly Magazine) no. 1 (London, January 1993): 5-12.

وانظر أيضاً: صحيفة **القدس العربي** (لندن، 25 آب/ أغسطس 1997)، ص 4.

94. صحيفة **القدس العربي**، المرجع السابق.

وحول جيمس إنجلتون وإسرائيل، انظر:

J. Ranelagh, op. cit., 570-71.

W. Eveland, *Ropes of Sands* (London: W. W. Norton, and Company 1980), 323 .

حول رأي دين راسك، انظر:

W. Quandt, "Lyndon Johnson and the June 1967 War: What Color was the Light?" op. cit., Note 89.

95. أحمد البرصان، «إسرائيل تقضي نصف الوقت في التجسس على أمريكا»، مجلة **المجلة**، العدد 480 (لندن، 19-25 نيسان/ إبريل 1989)، ص 29. وتقرير وجد في وثائق السفارة الأمريكية في طهران عندما اقتحمها الطلبة الإيرانيون.

Central Intelligence Agency, *Israel: Foreign Intelligence and Security*

Service (March 1979). D. Neff, "The 1982 CIA Revelation: Israeli Spying on Americans," *The Washington Report on the Middle East Affairs* (Feb-March 1994): 75-76.

96. انظر:

Caspar Weinberger, *Fighting for Peace* (London: Michael & Joseph, 1990), 254-261.

ورغم النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة، رفض جميع الرؤساء الأمريكيين ريجان وبوش وكلنتون إطلاق سراح بولارد. وحول تصريح وزير الدفاع الأمريكي، انظر:

Wolf Blitzer, *Territory of lies: The Exclusive Story Of Jonathan Jay Pollard* (New York, N Y: Harper & Row Publishers, 1989), 233.

97. حول صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، انظر:

John Dumbrell, *The Making of US Foreign Policy* (Manchester University Press, 1990).

98. حول دور المخابرات في الولايات المتحدة الأمريكية في صنع القرار، انظر: الفصل السادس من المرجع السابق.

وانظر أيضاً: حول الصراع داخل مجلس الأمن القومي:

C. Menges, *Inside the National Security Council* (New York: Simon and Schuster, 1988).

وانظر مراجعة أحمد البرصان له في مجلة **المجلة**، العدد 467، (لندن، 18-24 كانون الثاني/ يناير 1989) ص 34.

99. حول قصة إيران جيت انظر: تفاصيل ذلك في كل من مذكرات وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر في عهد ريجان:

Caspar Weinberger, op. cit.

وكذلك مذكرات جورج شولتز:

G. Schultz, *Turmoil and Triumph: My Years As Secretary of State* (New York, NY: Charles Scribner's Sons, 1993), 808-34; 851, 857.

انظر أيضاً دور إسرائيل في العملية في:

S. Segev, *The Iranian-Triangle: The Untold Story of Israel's Role in the Iran-Contra Affairs* (New York: The Free Press, 1988).

100. Ibid., 137-162, 251-270.

101. محمد دليح، «الطائرات الإسرائيلية هاجمت ليبرتي في حرب 1967، لأنها كانت تتجسس على إسرائيل»، صحيفة الدستور (عمّان، 29 كانون الأول/ ديسمبر 1994)، ص 28.

102. S. Hersh, op. cit., 168.

103. انظر مقابلة وليم كوانت مع إفرايم عفرون في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 في:

W. Quandt, "Lyndon Johnson and the June 1967 War: What Color was the Light?" op. cit.: 220.

وحول علاقة جونسون مع عفرون واليهود المقربين منه انظر:

Kathleen Christison, op. cit., 23.

104. Ibid.

105. Ibid.

106. محمود رياض، مرجع سابق، ص 51.

107. انظر:

Avi Kober, "A Paradigm in Crisis? Israel's Doctrine of Military Decision" in E. Karsh, ed; *Between War and Peace: Dilemmas of Israel Security* (London: Frank Cass, 1996), 192.

108. انظر:

W. Quandt, "Lyndon Johnson and the June 1967 War: What Color was the Light?" op. cit.: 198-228, M. Brecher, *Decision in Israel's Foreign Policy* (New Haven: Yale University Press, 1974), 417.

109 . سليم نصار، مرجع سابق، ص17 ، وانظر أيضاً : D. Neff, op. cit., 24-32 .
ومحمد حسنين هيكل، **الانفجار**، مرجع سابق، ص602 .

110 . المرجع السابق.

111 . المرجع السابق.

112 . حول نظرة جونسون للعرب، انظر : Kathleen Christison, op. cit., 24 .

113 . انظر :

S. Rosen, op. cit., 11-19; Yoav Ben Horin, Barry Posen, op. cit; M. Handel, *Israel's Political-Military Doctrine* (Harvard University Press, 1973), 9-38.

114 . C. Yost, op. cit., 304-320 .

115 . Ibid .

116 . انظر :

M. Handel, "The Evolution of Israeli Strategy: the Psychology of Insecurity and the Quest for Absolute Security," in M. Williamson, et al, *The Making of Strategy: Rulers, States, and War* (New York: Cambridge University Press, 1994), 535.

117 . انظر :

M. Handel, "Crisis and Surprise in Three Arab-Israeli Wars," op. cit., 111-145.

118 . محمد حسنين هيكل، **الانفجار**، مرجع سابق، ص347 – 358 .

119 . H. Brands, op. cit; 190-199 .

120 . H. Brands, Ibid.; Stivers, op. cit., 36-40. .

121. I. Black, B. Morris, op. cit., 559.

122. Ibid.

123. حول رأي أود بول في الحرب وعلاقتها بالمياه انظر:

Odd Bull, *War and Peace in the Middle East* (London: Cooper, 1976), 189-192; S. Bailey, op. cit., 189-190.

124. انظر:

Andrew and Leslie Cockburn, *Dangerous Liaison: The Inside Story of the US Israeli Covert Relationship* (New York: Harper Collins, 1991), 141-146.

125. W. Eveland, op. cit., 325.

126. A. Pearson, op. cit., 15-35.

127. انظر:

S. Steven, *The Spymasters of Israel* (New York: Ballantine Books, 1982), 222.

128. Ibid.

129. C. Yost, op. cit., 304-320.

130. حسب ما ورد في صحيفة **معاريف** الإسرائيلية (11 آب/ أغسطس 1997)، والترجمة الحرفية في صحيفة **القدس العربي** (لندن، 12 آب/ أغسطس 1997)، ص 17، وجاءت الوثيقة في الخارجية الأمريكية تحت رقم NND17 Box/9691. 96.

131. المرجع السابق.

132. انظر: إسرائيل شاحاك «دور الجيش في المجتمع الإسرائيلي»، صحيفة **الحياة** (لندن، 2 حزيران/ يونيو 1997)، ص 11.

133. انظر:

S. Huntington, *The Soldier and the State* (Cambridge, Mass; Harvard University Press, 1957), 80-85.

134. انظر:

Harold Lasswell, "The Garrison State Hypothesis Today," in S. Huntington (ed) *Changing Patterns of Military Politics* (New York: Free Press, 1962), 53.

135. انظر:

Rebecca Schift, "Israel as Uncivil State: A Reconsideration of Civil-Military Relations" *Security Studies*, vol. 1, no. 4 (Summer 1992): 636-658.

136. Ibid.

137. Ibid., 644.

138. Ibid., 636-658.

139. انظر:

Mordechai Bar-On, *The Gates of Gaza: Israel's Road to Suez and Back, 1955-1957* (London: Macmillan, 1994).

140. محمد حسنين هيكل، **الانفجار**، مرجع سابق، 640- 642.

141. انظر:

M. Handel, "Crisis and Surprise in Three Arab-Israeli Wars," op. cit., 11-146.

142. S. Hersh, op. cit., 167.

143. محمد حسنين هيكل، **الانفجار**، مرجع سابق، ص 640.

144 . M. Handel, "Crisis and Surprise in Three Arab-Israeli Wars," op. cit.

145 . محمود رياض، مرجع سابق، ص 17 .

146 . انظر:

M. Abdel-Kader Hatem, *Information and the Arab Cause* (London: Longman Group Ltd, 1974), 228.

ويذكر حاتم قول موشيه ديان إن مطالعة الإسرائيليين للصحف المصرية، وما تنشره عن موعد إفطار الطيارين وتنقلاتهم وحفلاتهم، ساعدهم في اختيار توقيت الضربة الجوية.

147 . سمير مطاوع، مرجع سابق، ص 79 .

148 . رشاد الشامي، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية** (الكويت: عالم المعرفة، 1986)، ص 173 .

149 . انظر: مقابلة إسحاق رابين مع صحيفة:

Le Monde (29 February, 1968); Norman Finkelstein, op. cit., 135.

انظر كذلك: كاليفورد رايت، مرجع سابق، ص 123 .

150 . انظر: *The Jerusalem Post* (May 20, 1982).

انظر كذلك: كاليفورد رايت، مرجع سابق، ص 123 .

151 . صحيفة **معاريف** (19 نيسان/ إبريل 1972)؛ وكاليفورد رايت، مرجع سابق، ص 121 .

152 . صحيفة **علهمشمار**(14 نيسان/ إبريل 1972)؛ وكاليفورد رايت، مرجع سابق، ص 121 .

153 . محمد حسنين هيكل، **الانفجار**، مرجع سابق، ص 746 ـ 753 .

154. انظر:

W. Quandt, "Lyndon Johnson and the June 1967 War: What Color was the Light?", op. cit.: 198-228.

ومحمد حسنين هيكل، **الانفجار**، مرجع سابق.

155. موشيه ماعوز، مرجع سابق، ص 118 ـ 119.

156. المرجع السابق.

157. المرجع السابق.

158. انظر:

W. Quandt, "Lyndon Johnson and the June 1967 War: What Color was the Light?" op. cit.: Note 80.

159. انظر:

J. James Ennes, "USS Liberty: Periscope Photography May Finally Reveal Truth," *The Washington Report on Middle East Affairs* (June-July 1997): 19-20. J. Ennes, Assault on the Liberty (New York, NY: Random House, 1979); W. Eveland, op. cit, 325.

160. شلومو نكديمون، مرجع سابق. وانظر أيضاً مقابلة موشيه ديان مع صحيفة **يديعوت أحرونوت** (22 تشرين الثاني/ نوفمبر)، مرجع سابق.

161. انظر:

J. James Ennes, "USS Liberty: Periscope Photography May Finally Reveal Truth," op. cit., 19-20.

162. W. Eveland, op. cit., 325-326.

163. W. Stivers, op. cit., 24.

164. حول حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، انظر:

Abraham Ben Zvi, "Perception, Misperception and Surprise in the Yom Kippur War: A Look at the New Evidence," *The Journal of Conflict Studies*, vol. xv, no. 2 (Fall 1995): 5-29, note 49.

Uri Bar-Joseph, "Israel's Intelligence Failure of 1973," *Security Studies*, vol. 4, no. 3 (Spring 1995): 584-609, 596, note 32.

165. انظر:

Caspar Weinberger, op. cit., 99.

نبذة عن المؤلف

الدكتور أحمد سليم البرصان: حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية/ علاقات دولية من جامعة دُرم (Durham University) في المملكة المتحدة. عمل مساعداً للبحث والتدريس بكلية العلاقات الدولية بجامعة كاليفورنيا (University of Southern California). يعمل أستاذاً مساعداً بقسم العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية بجامعة العلوم التطبيقية ـ الأردن منذ عام 1996، كما يعمل رئيساً للقسم منذ أيلول/ سبتمبر 1999. له عدد من الدراسات المنشورة منها: «الدوافع والأبعاد السياسية للانفتاح الديمقراطي في البلاد العربية»، في: حمدي عبدالرحمن حسن (محرر)، **التحول الديمقراطي في المنطقة العربية خلال التسعينات** (الأردن: منشورات جامعة آل البيت، 2000)؛ وشارك في كتاب **القضية الفلسطينية في نصف قرن** (لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1999)؛ و«العمالة العربية والآسيوية والأمن القومي العربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 126 (القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر 1996)؛ كما نشر له العديد من المقالات في الدوريات العربية.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996

12 - عبدالفتاح الرشدان — العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13 - ماجد كيّالي — المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته

14 - حسين عبدالله — النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق

15 - مفيد الزيدي — بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين

16 - عبدالمنعم السيد علي — دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية

17 - ممدوح محمود مصطفى — مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية

18 - محمد مطر — الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية

19 - أمين محمود عطايا — الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

20 - سالم توفيق النجفي — الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)

21 - إبراهيم سليمان المهنا — مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل

22 - عماد قدورة — نحو أمن عربي للبحر الأحمر

23 - جلال عبدالله معوض — العلاقات الاقتصادية العربية - التركية

24 - عادل عوض وسامي عوض — البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية

25 - محمد عبدالقادر محمد — استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

26 - ظاهر محمد صكر الحسناوي — الرؤية الأمريكية للصراع المصري ـ البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27 - صالح محمود القاسم — الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 ـ 1989

28 - فايز سارة — الجيش الإسرائيلي : الخلفية، الواقع، المستقبل

29 - عدنان محمد هياجنة — دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي

30 - جلال الدين عز الدين علي — الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)

31 - سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي — الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي

32 - هيل عجمي جميل — الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل

33 - كمال محمد الأسطل — نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

34 - عصام فاهم العامري — خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة

35 - علي محمود العائدي — الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة

36 - مصطفى حسين المتوكل — محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن

37 - أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38 - إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39 - جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40 - أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة :

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي :

الكتـــب : المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

الدوريات : المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، السنة، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر :

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **«دراسات استراتيجية»** .
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم .
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكَّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير ، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم .
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث .
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة ، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر .
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر ، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز .



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبو ظبي، إ.ع.م: هاتف: 6423776 _ 2712 : 9712 فاكس: 6428844 _ 2712 : 9712 e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae